وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب . عين تموشنت .

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تخصص: تحليل واستشراف

تحت عنوان:

واقـــع المقاولاتيـة في دول المغـرب العربـي

دراسـة تحليليـة مقارنـة (تونس – الجزائر – المغرب)

من انجاز الطالبتين:

❖ روان حسن خضرة سماح

❖ مستور شيماء

تحت إشراف الأستاذ:

د. بن سبع إلياس

تمت المناقشة أمام اللجنة المكونة من:

د. أوجامع ابراهيم	جامعة عين تموشنت– بلحاج بوشعيب	رئيسا
د. بن سبع إلياس	جامعة عين تموشنت– بلحاج بوشعيب	مشرفا ومقررا
د. بن نافلة نصيرة	جامعة عين تموشنت– بلحاج بوشعيب	ممتحننا

السنة الجامعية: 2022 . 2023

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب _ عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تخصص: تحليل واستشراف

تحت عنوان:

واقـــع المقاولاتيـة في دول المغـرب العربـي

دراسـة مقارنـة تحليلية (تونس – الجزائر – المغرب)

من انجاز الطالبتين :

❖ روان حسن خضرة سماح

❖ مستور شيماء

تحت اشراف الأستاذ :

د. بن سبع إلياس

تمت المناقشة أمام اللجنة المكونة من:

د. أوجامع ابراهيم	جامعة عين تموشنت– بلحاج بوشعيب	رئيسا
د. بن سبع إلياس	جامعة عين تموشنت– بلحاج بوشعيب	مشرفا ومقررا
د. بن نافلة نصيرة	جامعة عين تموشنت– بلحاج بوشعيب	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 . 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم و أكرمنا بالتقوى و أجملنا بالعافية.

أتقدم باهداء عملي المتواضع للوالدين الكريمين حفضهما الله و أدامهما نور لدربي.

الى من أعتز و افتخر بهم إخوتي الأعزاء :محمد ،فواد، و إلى أختي الوحيدة وفاء

رمز العطاء و ذروة العطف و الوفاء لك زوجي الغالي أطال الله في عمرك.

الى رمز العلاقة و حسن الصداقة زميلتي سماح، عائشة.

و في الأخير يارب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت.آمييييين يا رب العالمين

مستور شيماء

إهداء

الى أبي الحبيب محب العلم و الخير، والدي الحبيب سبب نجاحي و قوة عزيمتي "روان حسن ميلود"

إلى الحب الذي كان بدون مقابل و الطمأنينة و الأمان الى أمي الحبيبة "بكراتو حكيمة"

إلى نعيم الحياة و اغلى ما أملك إخوتي

الى أسمى محبة في الدنيا صديقاتي و أحبائي و كل من دعا لي بالتوفيق و السداد و أحب لي الخير و النجاح

بارك الله فيكم و جزاكم الله عني كل الخير

روان حسن خضرة سماح

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، الحمد لله العظيم الذي أكرمني ووهبني القوة و الإنجاز و إتمام هذا العمل، و سخر لي عباد كرام كان لهم الفضل العظيم، فلك الشكر ربي أولا و أخيرا على توفيقك

يدعوني واجب الوفاء و العرفان أن أتقدم أولا بالشكر و الإئتمان الى أستاذي الفاضل الدكتور " بن سبع إلياس " المشرف على أطروحتي

أتقدم بخالص الشكر الى السادة الأفاضل رئيس و أعضاء لجنة المناقشة على تفضيلهم بقبول مناقشة الأطروحة و إثراثها بملاحظاتهم العلمية القيمة.

الملخص

تعتبر المؤسسات الاقتصادية أداة تنموية هامة وذلك لما تتمتع به من قدرة فائقة على دعم التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، حيث لعبت دورا استراتيجيا في بناء وتنشيط اقتصاديات العديد من الدول وذلك بمساهمتها الفاعلة في التشغيل وزيادة الناتج الداخلي الخام والصادرات، وفي خلق القيمة المضافة من خلال النهوض بالأنشطة الانتاجية ودفع الاقتصاد نحو المزيد من النمو. لهذا فقد أولت الكثير من الدول أهمية قصوى لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فابتكرت العديد من الآليات والبرامج التي تقدم الدعم المالي والفني والإداري الذي يضمن لها النمو والتطور. و في ذات السياق عرفت دول المغرب العربي خلال السنوات الأخيرة تحولا هاما في سياستها الاقتصادية وذلك منذ تطبيقها لنظام الخوصصة الذي أعطى مجالا أوسع ودعما أكبر لبروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإدماجها ضمن السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية. لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاديات دول المغرب العربي ارتكازا على دورها الاقتصادي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، آليات الدعم والبرامج، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نمو الاقتصادي، مؤشرات اقتصادية.

Summary :

Small and sized enterprise are an important development tool because of its superior ability to economic development, especially countries, where it plays a strategic role in building and revitalizing the economies of many countries, by actively contributing to employment the gross domestic product and exports, creating added value by promoting productive activities, and pushing the economy towards more growth. Therefore many countries have given the utmost importance to small and medium-sized enterprises and have created mechaisms and programs that provide financial, technical and administrative support, which guarantees its growth and development. In this context, the Arab Maghreb countries have known in recent years an important shift in economic policies since the application of privatization, which gave a broader field and greater support for the emergence of small and medium-sized enterprises, by incorporating it within the general policy of development as a tool that is effectively contributing to the achievement of economic development. During this case stuy, we will try to

clarify the extent of the contribution of small and medium-sized enterprises in developing the economies of the Arab Maghreb countries, based on its economical and social roles

Keywords:
entrepreneurship, support mechanisms and programmes, small and medium enterprises, economic growth, economic indicators.

قائمة المحتويات	الصفحة
إهداء	IV
شكر و تقدير	VI
الملخص	VII
قائمة المحتويات	X
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XIII
قائمة الاختصارات	XIV
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الأسس النظرية المقاولاتية	
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات المقاولاتية	3
المطلب الأول: تعريف المقاولاتية	3
المطلب الثاني: اهمية و اهداف المقاولاتية	5
المبحث الثاني: دور المقاولاتية	7
المطلب الأول: الدور الاقتصادي للمقاولاتية	7
المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للمقاولاتية	7
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	9
المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية و الأجنبية	9

المطلب الثاني: الفرق بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية	15
خاتمة الفصل الأول	16
الفصل الثاني: واقع المقاولاتية في دول المغرب العربي	
تمهيد	17
المبحث الأول: واقع المقاولاتية في الجزائر	18
المطلب الأول: هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر	18
المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	33
المبحث الثاني :واقع المقاولاتية في تونس و المغرب	36
المطلب الأول: واقع المقاولاتية في تونس	36
المطلب الثاني: واقع المقاولاتية في المغرب	42
المبحث الثالث: مقارنة واقع المقاولاتية لدول المغرب العربي	50
المطلب الأول: مؤشر جاذبية الاستثمار و مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال	50
المطلب الثاني: مؤشر التنافسية العالمية و مؤشر الناتج المحلي الاجمالي	58
خاتمة الفصل الثاني	63
الخاتمة	65
قائمة المراجع	67

قائمة الجداول:

قائمـــــة الجـــــداول		
رقم الجــدول	**العنـــــــــوان**	**الصفحة**
جدول رقم(1.2)	جدول توزيع المؤسسات والوظائف المستحدثة في إطار ANSEJ حسب قطاع النشاط منذ إنشاءها 2013/ 2019.	**22**
جدول رقم(2.2)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من 2010 إلى2020	**28**
جدول رقم(3.2)	المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المصرح بها خلال نهاية 2020.	**29**
جدول رقم(4.2)	تطور التوزيع القطاعي للشركات الصغيرة والمتوسطة(2010 .2019).	**31**
جدول رقم(5.2)	تطور نسبة المقاولة النسوية في الجزائر من 2013 إلى .2017	**33**
جدول رقم(6.2)	دور وكالة في تمويل المشاريع ANSEJ وCNAC .	**33**
جدول رقم(7.2)	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات خلال الفترة(20192010).	**34**
جدول رقم(8.2)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس.	**38**
جدول رقم(9.2)	مجال نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية خلال سنة2013	**40**
جدول رقم(10.2)	تطور المؤسسات التونسية والأجنبية	**41**
جدول رقم (11.2)	تعريف المنشآت المغربية الصغيرة و المتوسطة.	**43**

جدول رقم (12.2)	تطور عدد المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة المغربية(20172010).	**44**
جدول رقم(13.2)	مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	**52**
جدول رقم(14.2)	المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمن لجاذبية الاستثمار للجزائر و تونس و المغرب خلال 2013 . 2018	**55**
جدول رقم(15.2)	موقع الجزائر و تونس و المغرب في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال.	**56**
جدول رقم(16.2)	موقع الجزائر وتونس والمغرب في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2013 ..2018	**59**
جدول رقم(17.2)	موقع الجزائر وتونس و تونس والمغرب في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية بين 2013 و2018.	**60**
جدول رقم(18.2)	مؤشرات اقتصادية مختارة لدول المغرب العربي في سنة .2020	**62**

قائمة الأشكال:

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1.1)	مراحل ظاهرة المقاولاتية	**04**
الشكل رقم (1.2)	معدل تمويل المشاريع.	**23**
الشكل رقم (2.2)	معدل عدد الوظائف.	**24**
الشكل رقم (3.2)	تطور عدد المؤسسات العامة و الخاصة في الجزائر	**28**
الشكل رقم (4.2)	عدد المشاريع الاستثمارية و مناصب الشغل المصرح بها	**30**
الشكل رقم (5.2)	عدد تطور التوزيع القطاعي للشركات الصغيرة والمتوسطة	**32**
الشكل رقم (6.2)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس	**39**
الشكل رقم (7.2)	نسب نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية خلال سنة 2013.	**40**
الشكل رقم (8.2)	تعداد تطور المؤسسات التونسية و الأجنبية	**42**
الشكل رقم (9.2)	تطور عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المغربية(20172010)	**45,44**
الشكل رقم (10.2)	رتب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	**53**
الشكل رقم (11.2)	قيم مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	**54**

قائمة الاختصارات

الاختصارات	المعنى باللغة الفرنسية	المعنى باللغة العربية
ANSEJ	Agence Nationale d'Accompagnement et d'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب
ANGEM	L'Agence Nationale de Gestion du Microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	Caisse nationale d'assurance–chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ANDI	Agence Nationale de Développement des Investissements	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

مقدمة

توطئة:

عرف النظام الاقتصادي العالمي تطورات كبيرة يمكن اعتبارها السبب الرئيسي في تباين المكانة التي احتلتها المقاولاتية .

فالمشاريع المقاولاتية هي المحرك الأساسي للنشاط والنمو الاقتصادي في معظم الدول، حيث تتمتع كل المشاريع بسمات وخصوصيات مميزة كالمرونة، القدرة عل التغيير السريع، القدرة على الابتكار و التطوير، وأيضا تعتبر العنصر الرئيسي في استيعاب العمالة، وبالتالي سيكون لدعم المقاولاتية مردوده الايجابي على بنية و نمو الاقتصاد الوطني ككل و نشوء مشاريع واعدة كفيلة بخلق فرص عمل تساهم في استيعاب الكثير من العاملين وبالأخص الشباب.

و نظرا لأن بعض المشاريع وخاصة الصغيرة منها تفتقر إلى رؤية خطو واضحة لأهدافها المستقبلية، هذا إلى جانب أن عملية إنشائها تواجه العديد من العراقيل سواء من الناحية المادية أو من ناحية المرافقة، والتي تعيق القدرة على استمراريتها في ظل المنافسة الشديدة، وهنا تم إنشاء مجموعة من الهيئات و الوكالات تضم كفاءات إدارية عالية تقوم على دعم ومرافقة المشاريع ومساعدتها في دورة حياتها الاقتصادية وخاصة الأولى.

للمقاولاتية أهمية كبيرة حيث لا يقتصر دورها فقط في رفع من مستويات الانتاج، وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشاؤها، بل يتعداه ليشمل دورها في تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة، وإعادة التوازن للأسواق، بالإضافة الى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق انشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها ليشمل المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة الى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدراتها التنافسية بما يضمن بقاؤها في الاسواق، كما تمثل ايضا وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة اسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم خاصة في ظل الخبرات الكبيرة التي يمتلكونها .

وتتميز دول المغرب العربي بالتنوع والانتشار الواسع في مختلف المجالات مثل البناء والتشييد والصناعات الغذائية والكيميائية والنقل والتجارة والتوزيع وغيرها ومع ذلك فإن القطاع يواجه العديد من التحديات التي تعيق نموه وتطويره مثل قلة التمويل وصعوبة الحصول على التمويل اللازم لتمويل المشاريع وتقلص حجم الأعمال بسبب الانكماش الاقتصادي على الرغم من ذلك فإن المقاولاتية في دول المغرب العربي تشهد تحسنا في السنوات الأخيرة، حيث تهتم الحكومات بتطوير البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع روح ريادة الأعمال، بالإضافة إلى تحسين الإطار القانوني و التشريعي وتطوير البرامج التدريبية والتعليمية لتأهيل الشباب وتوفير العمالة المؤهلة والمتخصصة .

الإشكالية :

من أجل ترقية وتطوير النظام المقاولاتي، قامت دول المغرب العربي بتطبيق جملة من الإصلاحات و استحداث مجموعة من الآليات المتخصصة في تطوير المقاولاتية بهدف اعادة هيكلة نشاط المقاولين ومؤسساتهم المصغرة، مما يساهم في توسع النسيج المؤسساتي و انخفاض معدلات البطالة، و من هذا المنطلق يتم طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع المقاولاتية في دول المغرب العربي ؟

الأسئلة الفرعية :

بهدف معالجة المشكلة ، تم تقسيمها إلى أسئلة فرعية :

- كيف يمكن أن تكون آليات المرافقة فعالة في تدعيم المشاريع المقاولاتية؟
- الى اي مدى نجحت التجربة التونسية والمغربية وكيف يمكن للجزائر الاستفادة منها؟

الفرضيات:

- آليات مرافقة المشاريع المقاولاتية في المغرب العربي غير فعالة وتحتاج إلى تحسين وتطوير؛
- تعتبر التجربة التونسية والمغربية أنجح مقارنة بالتجربة الجزائرية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

الأهداف :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

1) التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد التونسي والمغربي والجزائري وبيان دورها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
2) تقديم أهم صيغ التمويل المبتكرة والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
3) إلقاء الضوء على أوجه الاختلاف والتشابه بين التجربة الجزائرية والتونسية والمغربية في هذا المجال .

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور الفعال لبرنامج الدعم المقاولاتي ودورها في خلق مناصب شغل وإنشاء المؤسسات باعتبارها أداة محركة للاقتصاد الوطني؛

- الأهمية التي يحتلها هذا الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد للدول النامية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة واقتصاد السوق.

هيكل البحث:

يمكن معالجة المشكلة البحثية بالاعتماد على محورين وهما:

1) الاطار المفاهيم للمقاولاتية؛
2) تشخيص واقع المقاولاتية في دول المغرب العربي.

حدود الدراسة:

اشتملت الدراسة على حدود مكانية تمثلت في الجزائر وتونس والمغرب، أما الحدود الزمنية فقد ركزت على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة الممتدة من2010 إلى2020 في الجزائر أما تونس فكانت من2010إلى2018 أما بالنسبة للمغرب فكانت من 2010إلى 2021 أما بالنسبة للمقارنة في بعض المؤشرات من 2013 إلى 2018.

منهج الدراسة:

للإجابة عن الاشكالية المطروحة في الدراسة وكذا الاسئلة الفرعية واثبات صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي ،وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وكذا الاعتماد على المنهج الاحصائي في الدراسة التطبيقية وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي والاستعانة بالأدوات الإحصائية كالجداول والأشكال البيانية .

المنهج الوصفي: وصف شامل ودقيق لمشكلة أو ظاهرة علمية، ومن ثم تجميع المعلومات بصفة مبدئية، ثم اختيار عينة الدراسة، وتحليل المعلومات والبيانات، والتوصل لاستنتاجات واضحة.

ثم القيام بعملية التفسير الموضوعي .

المنهج الاحصائي: هو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية ومعالجة وتحليل البيانات واعطاء التفسيرات المنطقية لها و يتم ذلك عبر مجموعة من المراحل وهي :

1. جمع البيانات الاحصائية عن الموضوع؛
2. عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة؛
3. تحليل البيانات.

المنهج المقارن: هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه التشابه والاختلاف فيما بين الظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول الى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة.

صعوبات الدراسة:

- ✓ حداثة الموضوع؛
- ✓ قلة المصادر والمراجع؛
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات في الدراسة الميدانية خاصة البيانات و الإحصائيات؛
- ✓ عدم وجود دراسات سابقة حول الموضوع على حسب اطلاعنا؛
- ✓ الاستحالة للولوج إلى المواقع المغربية.

أسباب اختيار الموضوع :

- ✓ تزايد الاهتمام بالمقاولاتية واعتبارها احدى أهم الحلول الممكنة والمهمة لتوفير مناصب شغل والقضاء على البطالة؛
- ✓ الميول الشخصي للموضوع؛
- ✓ مدى الأهمية التي تكتسبها المقاولاتية في مختلف اقتصاديات العالم؛
- ✓ استخلاص فوائد و دروس من خلال المقارنة بين التجربة الجزائرية و التونسية و المغربية في مجال المؤسسات.

الفصل الأول: المقاولاتية الأسس و الأدبيات النظرية

تمهيد:

تعتبر المقاولاتية من الحقول الهامة في الاقتصاد الجزائري ، لها دور كبير في رفع من مستويات الانتاج و امتصاص البطالة بشكل كبير كما تعد مفهوما واسعا ومتداول بكثرة خاصة في الوقت الحالي، وذلك لأهميتها الضرورية، حيث أصبح العديد من الباحثين والجامعيين يهتمون بها وذلك لتطوير مشاريعهم ومؤسساتهم، ونظرا لتلك الاهمية المتزايدة للمقاولاتية، وجب الاهتمام بالمقاول الذي يعتبر شخص يتعامل بمفرده وقدرته على تنمية مشروعه وتطوير مهاراته بشكل مستقل، كما يعتبر المقاول المحرك الأساسي في إنشاء هذه المشاريع الصغيرة .

يهدف هذا الفصل إلى عرض الاطار النظري وأسس المقاولاتية من خلال التعرف على مفهوم المقاولاتية وابراز الجوانب النظرية المختلفة لها، ولتحقيق ذلك تم استعراض ماهية المقاولاتية وما هو دورها.

المبحث الاول: عموميات المقاولاتية؛

المبحث الثاني: دور المقاولاتية؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: عموميات حول المقاولاتية

أصبح مفهوم المقاولاتية شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية و المقاولاتية، ومن جهة أخرى أصبحت الروح المقاولاتية تشغل حيز اهتمام كبير من قبل الشباب لأنه يمس مشكلة البطالة.

المطلب الأول: ماهية المقاولاتية

الفرع الاول: تعريف المقاولاتية

هي عملية إنشاء واستغلال فرص الاعمال من طرف فرد أو مجموعة من الأفراد يتوفرون على روح التجديد والإبداع عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق قيمة .

- عرف غارتنر "Gartner " المقاولاتية على أنها عمل بسيط يتمثل في إنشاء مؤسسة مع تحمل المخاطر. إن إنشاء المؤسسة يستوفي ثلاث حالات مختلفة : الإنشاء، إعادة بعث المؤسسة وتفعيل المؤسسة.[1]
- عرفها تيمونس "Timons " بأنها عملية خلق أو انتهاز فرصة ومتابعتها، بغض النظر عن الموارد المتوفرة حاليا.
- وتعرف المقاولاتية أيضا بأنها عملية تنفيد أعمال معينة متخصصة و لمدة محددة، ثم تسليم تلك الأعمال مطابقة للمواصفات الفنية المتعاقد و المتفق عليها.[2]
- حسب بيتر و هيسريش "Peter et Hisrich" تعرف على أنها نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم الآليات الاقتصادية و الاجتماعية .[3]

[1] آمال بعيط، **برنامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر(واقع و آفاق)** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2016-2017 ص11

[2] بطاهر بختة ، **واقع المقاولاتية في الجزائر بين غياب الفكر المقاولاتي و ضعف آليات المرافقة** ، الملتقى العلمي الاقتصادي الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي و تحديات إنعاش الاقتصاديات العربية حالة الجزائر ، جامعة بومرداس ، ص: 04

[3] فضيلة بوطورة ، فاطمة الزهراء، **مداخلة حول التعليم المقاولاتي في الجامعة ، ملتقى وطني حول أهمية و دور دار المقاولاتية في الجزائر** ، تبسة ، 2018 ، ص 03

من خلال التعاريف السابقة ، نستنتج أن المقاولاتية هي الأفعال و العمليات التي يقوم بها المقاول ، لإنشاء مؤسسة جديدة ، أو تطوير مؤسسة قائمة في ظل إطار قانوني محدد، بهدف تحقيق الربح، و ذلك بتحمل المخاطر و الأخذ بالاعتبار المبادرة و التعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها لتجسيدها على أرض الواقع.

الشكل (1.1) : مراحل ظاهرة المقاولاتية

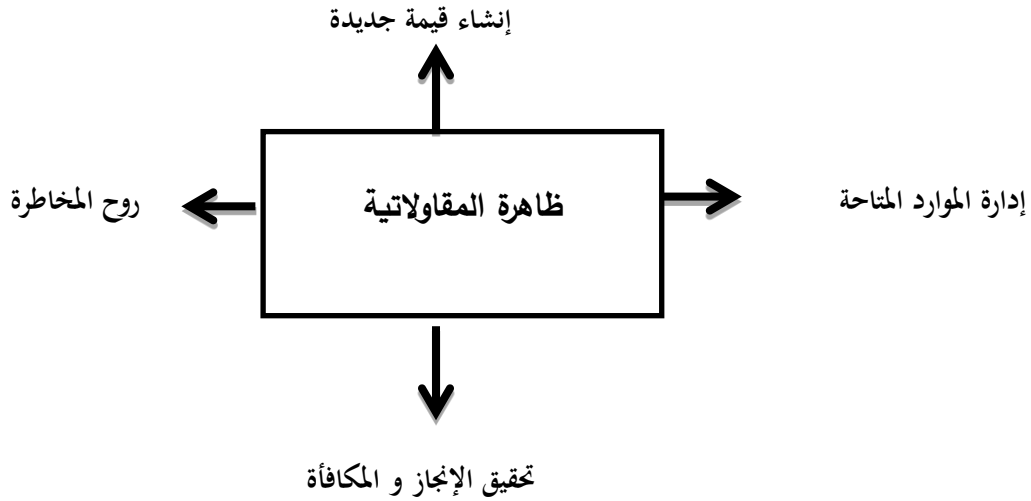

الفرع الثاني: يمكن تعريف المقاول كما يلي[1] :

المقاول فرد يستغل فرص السوق من خلال الابتكار المنظم و من خلال التركيبات الجديدة التي تتمثل في: ادخال منتجات جديدة ، إقحام طرق الإنتاج الجديدة ، فتح أسواق جديدة ، إدخال أشكال جديدة من التنظيم ، إعادة تنظيم المنظمة و توسيعها؛

- و يعرف: شخص مغامر يستثمر في شراء السلع و الأدوات، و يجمعها للحصول على منتج جديد مع فكرة بيعها في المستقبل بأسعار غير مؤكدة ، و يخوض المقاول المخاطرة و يجدد و يحقق فرص عمل مثمرة .
- المقاول شخص الذي يستطيع تنظيم و إدارة المخاطر في الأعمال .

المطلب الثاني: أهمية و أهداف المقاولاتية

الفرع الأول: أهمية المقاولاتية

1. للمقاولاتية أهمية كبيرة للاقتصاد ككل ،يمكن حصرها فيما يلي :[1]

- تساهم المقاولاتية في امتصاص البطالة ،حيث تعتبر عنصر أساسي في خلق العمل الذي أصبح ضروريا لتحقيق التكامل الاجتماعي للمقاول بصفة خاصة ،و لأفراد العائلة بصفة عامة؛
- تسمح المقاولاتية بتجديد و إعادة النسيج الاقتصادي من خلال خلق المؤسسات ، إنعاشها ،إعادة تنشيطها و تشغيلها ؛
- الرفع من مستويات الانتاج؛
- وسيلة إنتاج السلع و الخدمات؛
- تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها لتشمل حتى المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة الى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدراتها التنافسية بما يضمن بقاؤها في الاسواق[2]؛
- للمقاولاتية أهمية بالغة النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال المبادرات الفردية و الرغبة الشخصية من أجل رفع مستويات الانتاج في جميع المشاريع بهدف خدمة السوق و تعظيم الربح؛
- تشجيع المبادرة الفردية وازدهارها في اي مجتمع يتطلب غرس الرغبة في المبادرة ونشر روح المقاولاتية بين أفراده؛

[1] Amina Berreziga & Amina Meziane :La culture entrepreneuriale chez les entrepreneurs Algériens Colloque National sur les stratégies d'organisation et d'accompagnement des PME en Merbah ,Ourgla ,Alger,18-19 avril 2012 p 06 kasdi Algérie ,université

[2] بلال خلف السكارنة "**الريادة و ادارة منظمات الاعمال** "،الطبعة 01 ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ،الاردن ،2008 ص 92

الفرع الثاني: أهداف المقاولاتية

تختلف الوظيفة الاساسية للمقاولاتية حسب طبيعتها، بل حسب وجهة النظر داخلها، أي وجهات نظر المساهمين والعمال والادارة ومن بين الأهداف التي تمارسها المقاولة ،يمكن الاشارة الى ما يلي :[1]

- خدمة السوق : و يأتي ذلك بإنتاج سلع و خدمات متطابقة للطلب الفعلي ،فلا يمكن للمقاولة أن تصمد في خصم المناخ الاقتصادي السائد إلا باعتبار خدمة السوق من مهام المركزية ؛
- تحقيق المكاسب المالية و تعظيم الربح : الحصول على أرباح مالية و تعظيم الربح يعتبر بالنسبة للمقاولة أهم هدف يسعى لتحقيقه .

ويرى الكثير من الاقتصاديين ان الربح هدف مشروع لان المنظم يتحمل المخاطرة ،و بالتالي فإن الربح هو بمثابة مقابل مالي للمخاطرة ،كما أن كل مساهم في المقاولة يحفزه الحصول على نسب من الربح الموزع على شكل مقاسم .

- تعظيم المنفعة الاجتماعية : بالإضافة الى تعظيم الربح ، ينتظر من المقاولة تعظيم المنفعة الاجتماعية و ذلك عن طريق تحسين وضعية المجتمع .

و تتمثل المسؤولية الاجتماعية للمقاولة دورا بارزا في الحفاظ على البيئة و تحسين العمل و احترام الحقوق الاساسية للإنسان .

[1] Mohamed Lamine Alloune ,Wassila Sebti Entrepreneur ship betwee nIdea and Success Factors journal of Economic Growth and End Entrepreneurship Spatial and entrepreneurial development studies la boratory 2019 Vol.2 No.1

المبحث الثاني: دور المقاولاتية

عرفت السنوات الاخيرة اهتمام متزايد بالمقاولاتية، حيث بينت دراسات عديدة مساهمة هذه الاخيرة في ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد الوطني و تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع و قد تبين لنا ذلك في:

المطلب الأول: الدور الاجتماعي للمقاولاتية

رغم ان المقاولة هي مشروع اقتصادي هدفه تحقيق الربح وتحسين الدخل الشخصي للمقاول ولها دور اقتصادي مهم في اي دولة الا أن لها دور اجتماعي كبير أيضا إذ أن المقاولة مؤسسة اقتصادية، اجتماعية ومالية مستقلة لها مزايا اجتماعية تتمثل في:[1]

- زيادة التشغيل: ان الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع الى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل و بالتالي المساهمة في استخدام الأساليب الإنتاجية مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب الغرض المتزايد للقوة العاملة؛
- عدالة توزيع الدخول: ان وجود المقاولات بالعدد الكبير و متقاربة في الحجم ،و التي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة تساهم في تحقيق عادلة توزيع الدخول و هذا يساعد في توسيع حجم الطبقة المتوسطة و تقليص حجم الطبقة الفقيرة؛
- زيادة المسؤولية الاجتماعية من خلال ابتكار منتوجات و خدمات تخدم البيئة ومتطلبات المجتمع؛
- المساهمة في الدعم الاجتماعي، الحد من البطالة ،محاربة الفقر والآفات الاجتماعية، دعم الصحة والتعليم والرياضة والمواهب و تنمية المناطق النائية.

المطلب الثاني: الدور الاقتصادي للمقاولاتية

يمكن اعتبار المقاولاتية على أنها العمود الفقري للاقتصاد الوطني فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الامريكية أن من بين 21 مليون مشروع هناك ما يقارب 20.5 مليون أي بنسبة 98% من تلك الأعمال يمكن اعتبارها مشروعات مقاولاتية، و تعمل هذه المشروعات في كل المجالات الاقتصادية على الرغم من أغلبها ترتكز على التجارة و الخدمات

- نقل التكنولوجيا من خلال المبادرة وابتكار سلع وخدمات جديدة بأساليب وتقنيات عمل جديدة؛
- للمقاولاتية مرتبة عالية في النشاط الاقتصادي، بحيث يمكن أن تتجاوز قطاعات كثيرة خاصة القطاع الصناعي[2]؛

---

[1] سفيان فتيط ،هشام بورمة "**ثقافة و روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي** "، مجلة انماء الاقتصاد و التجارة ،جامعة جيجل، عدد خاص ،2018 ص124.

[2] طارق أحمد المقداد ،"**إدارة المشاريع الصغيرة الأساسيات و المواضيع المعاصرة** "، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي 2010-2011 ص 19.

- قدرتها على معالجة العديد من الاختلالات الاقتصادية ،إذ تتميز المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة بقدرتها على علاج الاختلالات الاقتصادية و أهمها :الاختلال بين الادخار و الاستثمار ،معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات؛
- الاسهام في زيادة حجم قيمة الصادرات الصناعية ،تؤكد التجارب الدولية نجاح هذا المنهج ؛[1]
- تساهم في تنمية الصادرات و دوران ميزان المدفوعات؛
- تدعيم التنمية الإقليمية : تتميز المقاولات على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية و الريفية و المدن الجديدة ،و ذلك نظرا لإمكانية إقامتها و سهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق ، كم أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة لا تشترط تكوينها عاليا في العمل الانتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية اقليمية متوازنة ،و التخفيف من مشاكل الإسكان و التلوث البيئي؛
- تنويع الهيكل الصناعي: تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الانتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية،و ذلك نظرا لصغر حجم نشاطها و كذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع و الخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها .

[1] أحمد عارف العساف و آخرون الاصول العلمية و العملية لإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة الطبعة 1 دار صفاء للنشر و التوزيع عمان 2010 ص 44.

المبحث الثالث :الدراسات السابقة

المطلب الاول : الدراسات

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

- دراسة **ذباح نادية** 2012: بعنوان دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها، حاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي: هل يمكن تنشيط عملية انشاء المؤسسات الجديدة في الجزائر من خلال تنمية روح المقاولاتية، وتثمين الخبرات المكتسبة للأفراد وذلك في ظل الإصلاحات المطبقة من طرف الدولة في مجال دعم وترقية المقاولاتي ؟

لقد تم تناول الموضوع من خلال ثلاثة فصول، بالنسبة للفصل الأول كان الإطار النظري للمقاولاتية، الفصل الثاني دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر، أما الفصل الأخير يحتوي على الدراسة الميدانية خلال سنة 2000 و 2009.

وقامت الباحثة باستخدام ادوات التحليل، برنامج SPSS

من خلال الفصلين 1 و2 تم التطرق للمقاولاتية بمختلف جوانبها من أجل المساهمة في توضيح إطارها النظري كخطوة أساسية تصب ضمن الهدف الاساسي من هذا البحث والذي يكمن في البحث عن أفضل السبل من أجل تدعيمها وترقيتها في الجزائر.

- دراسة **سامية غدير**: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، 2013- 2014

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير مناصب شغل والتخفيف من حد البطالة، وكذا توفيرها للإنتاج والحاجات المختلفة حيث تسعى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عند إنشائها إلى توفير واستحداث مناصب عمل جديدة للعمال الذين لا يبلون احتياجات المؤسسات الكبرى، وإن داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد نسبة كبيرة من المهارات والأيدي العاملة المؤهلة التي تساهم في زيادة الإنتاج، توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في كسر العزلة عن المناطق النائية من خلال ما تنتجه من إنتاج، أو توفير للخدمات التي يحتاجها الأفراد داخل المجتمع وهذا ما يساهم كذلك في التنمية الاقتصادية كما تساهم في التنمية السياحية.

توصلت الدراسة إلى أن المرافقة تعتبر من أهم الخدمات التي تحتاج إليها المشاريع المصغرة في بداية نشاطها من أجل الاستمرار والنجاح، و إن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تعتبر وسيلة فقط للحصول على الموارد المالية.

- دراسة كوثر الزيادة بعنوان واقع التشغيل في الجزائر مذكره لنيل شهاده دكتوره كليه العلوم الاجتماعي والإنسانية قسم العلوم الاجتماعي بجامعه العربي بن سيدي ام البواقي.

تهدف هذه الدراسة الى الدورة الفعال الذي تلعبه برامج التشغيل في توفير مناصب شغل للعدد الكبير من العاطلين من خلال النتائج المحققة خلال المخطط الخامس من 2010 الى 2014 ومن نتائج هذه الدراسة موجود علاقه قويه بين التشغيل والبطالة اي كل ما زادت نسبه تشغيل كلما زادت نسبه انخفاض البطالة، الرغبة في انشاء مشاريع استثماريه ناجحة دفع ببعض الافراد الى ترك العمل وتفرغ الى التكوين المهني للحصول على شهاده مهنيه تؤهلهم للاستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب.

- دراسة العايب الهاشمي" آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بين التجربة التونسية و الجزائرية " مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير التخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2013 /2014 .

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة وخلق روح المبادرة والابتكار، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار والعمالة وما تحققه من تعظيم القيمة المضافة ، كل ذلك بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الانشطة الاقتصادية والاجتماعية .

والجزائر على غرار هذه الدول زاد اهتمامها بهذا النوع من المشاريع، بعدما فشلت في تحقيق المستوى المطلوب من التنمية عند اعتمادها على المشاريع الكبرى أو الصناعات المصنعة، ولعل أهمها مشكل تسريح العمال الذي ساعد على زيادة معدلات البطالة، لهذا سعت الجزائر في السنوات الأخيرة على غرار باقي الدول الى تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف ايجاد فرص تشغيل عن طريق تحسين أداء اليد العاملة وتنميتها وتطويرها وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلالها، ولتحقيق هذه الاهداف لجأت الحكومة على إنشاء أشكال مختلفة من الأجهزة والهيئات لدعم ومساندة هذا القطاع مثل CNAC , ANGEM ANDI ,ANSEJ والتي تتجسد أهم أولوياتها في التشغيل ومكافحة البطالة. رغم هذه الجهود لا تزال مساهمة القطاع في متغيرات الاقتصاد الكلي وخلق مناصب العمل منخفضة نسبيا ،فضلا على أنها لا تزال تواجه العديد من الصعوبات والتعقيدات لا سيما ما تعلق بالتمويل .

ولهذا جاءت هذه المذكرة لتعالج امكانيات التمويل في الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مقارنتها مع ما هو في تونس .

- دراسة الباحثة **آمال بعيط** : بعنوان برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر، واقع وآفاق مذكرة الدكتوراه في علوم التسيير في شعبة تسيير المنظمات2016.

تناولت الباحثة دراستها من خلال التركيز على المقاولات هي بصفة عامة وقدمت التجارب حول المرافقة المقاولاتية وعلى برامج المقاولاتية ANSEJ , ANGEM, CNAC لولاية باتنة، ملخصات الدراسة، الدور الذي تلعبه هيئات دعم المقاولاتية.

- دراسة قحام وهيبة "المقاولاتية المستدامة في تونس " جهود و تحديات جامعة 20 اوت 1995 سكيكدة الجزائر 2017

تهدف هذه الدراسة لتشخيص واقع المقاولاتية المستدامة لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية وتلك تحدياتها، كون هذه الأخيرة تلعب دورا هاما من حيث النسيج الاقتصادي من جهة، كما أن طابعها الذي يتميز بالاستدامة و الذي يدمج مختلف الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، يمكن تلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الحفاظ على حصتها السوقية في ظل بيئة عالمية تتميز بظهور نوع جديد من المستهلكين الخضر ، وفي هذا السياق فقد قامت الدولة التونسية من خلال عدة جهود وبرامج لإرساء مقومات المقاولاتية المستدامة من خلال دعم مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة حتى تتبنى كل من المسؤولية الاجتماعية و الادارة البيئية .

- دراسة الاغا تغريد "دور المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العدد 12 جوان 2018 المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تطبيقها في الجزائر من خلال التعرف على الهيئات الداعمة لها (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) حيث تحظى المقاولاتية بقبول متزايد لدى واضعي السياسات التنموية في مختلف دول العالم لرفع مستوى النمو والتنافسي لاقتصاداتها من خلال خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل وتقليص من نسبه البطالة.
- دراسة **بوشيخي مُحَمَّد رضا وصدوقي غريسي 2019**: مجلة بعنوان واقع وأهمية دعم الدولة للمقاولاتية في الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجهود المبذولة من خلال برنامج دعم تشغيل الشباب وكانت المشكلة البحثية بعنوان: "إلى أي مدى يساهم دعم وتمويل الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطويرها"؟

على هذا الاساس قاموا بدراسة ميدانية تحليلية لمجموعة من المقاولات من خلال دراسة استبيانيه، حيث قسموا 250 استبيان على مؤسسات انشئت عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، توصل أن هناك عدد معتبر من هذه المؤسسات تعاني من مشاكل وعجز عن التسديد خاصة فيما يتعلق بقطاع الخدمات، وهذا ما ادى بالوكالة إلى تجميد هذه الانشطة، بالإضافة إلى بعض المشاريع التي أفلست لعدم تجسيدها على أرض الواقع.

ولهذا عدة أسباب تطرق إليها الباحثين من أبرزها:

- إصلاح النظام الجبائي وجعله اكثر مرونة،

- سعي الدولة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تفعيلها لمختلف أجهزة الدعم ورصدها لميزانيات معتبرة له

ضرورة تأهيل القطاع المصرفي وجعله أكثر مرونة .

- دراسة مولاي أمينة "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مجله البحوث الاقتصادية والمالية المجلد السابع العدد الاول جوان 2020 تهدف هذه الدراسة الى تتبع مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة بالإضافة الى الوقوف على مساهمة هذا القطاع في معالجة الاختلالات الاقتصادية ثم اهم المعوقات التي تعيق تطور هذا القطاع بالاعتماد على عدد الاحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنه 2010 الى غايه 2018، وتوصلت الدراسة الى ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما زال بعيد عن لعب الدور المنوط به رغم كل جهود مبذوله لتطويره.
- دراسة **حنان لسود**: واقع المقاولاتية للمؤسسات الناشئة startup – دراسة حالة– مجموعة مؤسسات في الوادي لنيل شهادة ماستر، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي 2020 – 2021.

تهدف هذه الدراسة لإلقاء الضوء على واقع المؤسسات الناشئة والرابط الذي بينها وبين المقاولاتي، كونها تشكل ميدانا لتحسين المهارات وتفتح فرصة للإبداع والابتكار، حيث بعد التطرق لأهم الجوانب النظرية للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية وكذا تحليل الدراسات السابقة تم تحديد أهم السمات المكونة لروح المقاول.

وبعد الشق النظري في الموضوع حول المؤسسات الناشئة والمقاولاتية، تتبعنا عمليا القوانين والإجراءات وكذا الهيئات التي اعتمدتها الجزائر للتوجه نحو خلق مؤسسات ناشئة بروح المقاولاتية واخترنا مجموعة من المؤسسات لمعرفة أثر هذه الاجراءات، ومن أهم النتائج المتوصل إليها ومقارنة بالأبحاث العلمية حول عملية الدعم المقدم من قبل الهيئات الداعمة والتمويل للمؤسسات الناشئة فان هذه الهيئات (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صندوق الوطني للتامين عن البطالة) كان لها الدور المهم في الدعم المالي لأصحاب هذه المؤسسات إلا أنها لازالت تواجه صعوبات وتحديات من الجانب التمويلي وذلك نتيجة لعده أسباب من بينها الفساد الإداري المنتشر داخل المؤسسات.

- المُحَّدي فاطمة دحماني جميله دور المقاولاتية لحد من مشكله البطالة مذكره دراسة ميدانيه للتكوين المهني 20 اوت 1955 اضرار سنه 2022

تناولت الدراسة موضوع المقاولاتية ودورها في الحد من مشكلة البطالة حيث تم دراسة عينه من المقاولين في ولاية ادرار وقد استخلصوا في الاخير ان المقاولات هي سبيل للحصول الفرد على وظيفه لضمان الاستقرار الحياه الاجتماعي والاقتصادي والخروج من مشكله البطالة ووجدوا ان مؤسسه التكوين تساهم في تكوين فرط قائم بذاته يستطيع تكوين مؤسسه ومواجهه المشاكل التي تتعرض وتحويلها الى فرص جديده تمكنه من تطوير مؤسسته وتجعله قادر على امتصاص البطالة ولو بنسبه قليلة.

- دراسة حفصي بونبعو ياسين واقع و آفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني .المجلة 10 /العدد 02 (2022).

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن الدور الذي يمكن أن تلعبه المقاولاتية في دعم الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية، من خلال مساهمتها في دعم حركة إنشاء المؤسسات في مختلف القطاعات حسب متطلبات التنمية المحلية لكل منطقة، بحيث تعطي المقاولاتية دافعا حقيقيا للتنمية الدائمة اقتصاديا واجتماعيا باعتبارها قطاعا منتجا للثروات وفضاء حيوي، بينما تأخذ المقاولاتية في الجزائر أهمية معتبرة من خلال إظهار السمات الأساسية التي تميز هذا القطاع في الجزائر .

توصلت هذه الدراسة الى أن المقاولاتية في الجزائر تواجه قيودا كثيرة و على الرغم من الجهود التي تبدلها الدولة لتشجيع و تسهيل المقاولاتية للمقاولين و إنشاء مؤسساتهم من خلال الهياكل الداعمة الا انها لم تحقق المرجو منها بعد ،نظرا لعدة عراقيل مازال يعرفها المحيط المقاولاتي لغياب سياسة شاملة بعيدة الامد ، و هذا بالأخذ بعين الاعتبار كل مرحلة من مراحل المسار المقاولاتي.

- دراسة بوعافية بوبكر " المقاولاتية ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية " دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري " اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص المقاولاتية و التنمية المحلية جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس 2021 – 2022 .

  تهدف هذه الدراسة الى محاولة تحديد تأثير المقاولاتية و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية المحلية

- دراسة **تلوخ سعيدة**: تحت عنوان تجربة الجزائر في دعم المقاولاتية يهدف هذا البحث إلى تشخيص واقع المقاولاتية في الجزائر بالتركيز على أجهزة المرافقة المقاولاتية ودورها في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تبين ان الجزائر تقوم بالمرافقة المقاولاتية من خلال أجهزه عدة منها: الوكالة الوطنية لدعم تشغل الشباب (ANSEJ) ، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC)، والوكالة الوطنية لتسيير المؤسسات المصغرة (ANGEM)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDJ)، صندوق ضمان قرض الاستثمار(CGCI) وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGARPME).
- دراسة الدكتور **الجودي مُحَّد علي**: بعنوان نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تناول فيها الباحث موضوع حول متغيرين أساس بينهما روح المقاولاتية لدى الطلبة والتعليم المقاولاتي كمطلب أساسي لتعزيز الروح وثقافة المقاولاتية حيث أنه تطرق إلى واقع المقاولاتية في الجزائر، والأجهزة المدعمُ والمرافقة لها.
- دراسة **بطاهر بختة**: مداخلة بعنوان واقع المقاولاتية في الجزائر بين غياب الفكر المقاولات وضعف آليات المرافقة، الملتقى العلمي الاقتصادي الدولي الرابع " التأهيل الصناعي وتحديات انماء الاقتصاديات العربية " – حاله الجزائر– جامعة بومرداسية : ما مدى تأثير المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية المحلية في الجزائر .

- دراسة الباحث **قوجيل محمد**: تحت عنوان دراسة وتحليل سياسات دعم مقاولاتية في الجزائر ، وتفعيل أداء هيئات الدعم والمرافقة والمقاولاتية وذلك لتوفير البيئة الملائمة لتحقيق المقاولاتية، اشتملت عينة الدراسة على طلاب، حيث تم توزيع استبيان يشمل مجموعة من المحاور، و أهم نتائجها أن آليات دعم المقاولاتية في الجزائر لا تؤثر بشكل فعال على الظهور المقاولاتي.

تعتبر المقاولاتية أداة فعالة لمعالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مشكلة التشغيل ومحاربه البطالة، ذلك من خلال اعتمادها على إنشاء المؤسسات التي توفر مناصب شغل كبيرة، قادرة على المساهمة وبشكل فعال في تقليل النسب البطالة وذلك عن طريق خلق مناصب العمل، والتي يرتقب تزايدها من سنة إلى سنة بانتقال هذه المؤسسات من مرحلة إلى أخرى، لكن بالرغم من ذلك إلا أن نسبة اقبال الشاب الجزائري على العمل الخاص تبقى ضئيلة بالمقارنة مع البلدان الاخرى خاصه فئه خريجي الجامعات حيث نجد معظمهم يتوجه للبحث عن وظائف مستقرة اكثر من ميلهم لإنشاء اعمالهم الخاصة بالرغم من ان نسبه البطالة في تزايد من ناحيه وتزايد عدد الخريجين كل سنه مما لا يمكن من ايجاد مناصب شغل للجميع والتي من شانها ان تخفف من حده الصعوبات التي تحول دون بقائها كما تشجع على خلق بيئة ملازمه لتطورها، بالإضافة الى تنميه روح المقاولاتية لدى المستثمرين الشباب.

- دراسة محمد أمين لزعر "القطاع العام و دوره في دعم المقاولات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية :حالة المغرب " المعهد العربي للتخطيط الكويت 2023.

تلعب المقاولات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في دعم النمو والتنمية وتعتبر من أهم ركائز الانشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول المتقدمة أو النامية .ونظرا لهذه الاهمية تعمل العديد من الحكومات على تشجيع هذه المنشآت وتوفير الظروف الملائمة لتمكينها من أداء دورها والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا الاطار يحاول هذا البحث تسليط الضوء على إحدى التجارب العربية لمعرفة مدى اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع والجهود المبذولة لتوفير الشروط والآليات اللازمة لمواكبته ودعمه وتحفيزه .وقد تم عرض تجربة المغرب في هذا المجال وتم التركيز على تحليل الجانب المؤسسي والتشريعي المنظم للشركات الصغيرة و المتوسطة، ونوعية بيئة الأعمال، و التمويل، بالإضافة الى استعراض أهم الصعوبات و التحديات. وقد تم تحديد مجموعة من نقاط الضعف وفي نفس الوقت تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات، استنادا بالخصوص لبعض التجارب الدولية الناجحة، و التي همت أساسا الجانب المؤسسي والتنظيمي لقطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل والضمان، وبيئة الأعمال والاستثمار والموارد البشرية المؤهلة والكفاءات .

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

- دراسة مزيان امينة: le rôle des mécanismes d'appui et d'accompagnement dans le développement entrepreneurial en Algérie étude et cas dispositif ANSEJ ويهدف هذا البحث إلى فهم تحليل وكذا فحص مجمل إجراءات الدعم والمرافقة في الجزائر من أجل تحديد أثرها على تطوير المقاولاتية، أخذت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كدراسة حالة من خلال عرض مختلف الانجازات المقدمة من طرف الوكالة، بالإضافة إلى إعداد استبيانين، أحدهما وُجه للمرافقين وكانت عينة الدراسة 20 مرافق، في حين أعد الاستبيان الثاني للمقاولين واشتملت العينة على 75 مقاول. توصلت الدراسة إلى أن الوكالة تلعب دورا كبيرا في استحداث مناصب شغل وإنشاء مؤسسات رغم تحفظ بعض المقاولين على خدماتها، بانتظار آليات أخرى في الدعم المالي والمرافقة.
- Murad Husni Abdelwahab & Rula Ali Al_Damen بعنوان impact of scharachtiristics on Small business succès AT médical interepreneur instruments supplies organisation in Jordan

هدفت هذه الدراسة للكشف عن اثر السمات المقاولاتية في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المعدات واللوازم الطبية في الأردن، وحددت الدراسة سمات المقاولاتية في المتغيرات التالية: الحاجة للإنجاز، الثقة بالنفس الابداع الاستقلالية وتحمل المسؤولين والخبرة، اما نجاح المؤسسة فقد تم قياسه بناء على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة بالإضافة الى مؤشرات اخرى تعبر عن المؤسسة كحجم المبيعات وعدد العمال.

المطلب الثاني: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

يمكن أن يتواجد العديد من الاختلافات بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية في موضوع واقع المقاولاتية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) وفيما يلي بعض الاختلافات.

العامل الزمني: قد تكون الدراسات السابقة أجريت في فترات زمنية سابقة أما الدراسة الحالية قد تستند إلى الأبحاث والمعرفة لقطاع المقاولاتية واستكشاف الأوضاع و التغيرات الحاصلة في القطاع في الفترة 2010 الى 2020

المنهجية والتقنيات: قد تعتمد الدراسات الحالية على منهجيات و تقنيات أكثر تطورا ودقة مقارنة بالدراسات السابقة. فقد تستخدم تحليلات إحصائية أكثر تفصيلا، وتقنيات جمع البيانات المتقدمة مثل الاستطلاعات عبر الانترنت أو المقابلات الشخصية و التقارير...إلخ.

الأهداف و المسائل المستكشفة: قد تستهدف الدراسة الحالية أهدافا مختلفة عن الدراسات السابقة و قد تركز على مسائل أو جوانب لم تدرس بما فيه الكفاية.

خاتمة الفصل الأول:

اعتمدنا من خلال هذا الفصل على أهمية المقاولاتية حيث تم التركيز على الاطار المفاهيمي للمقاولاتية فتطرقنا الى إبراز ماهية المقاولاتية و اهميتها في عصرنا الحالي كما لا ننسى المحور الاساسي في العملية المقاولاتية و هو المقاول . يتطلب في مجال المقاولاتية مهارات قيادية قوية وقدرة على التفاوض والتواصل الفعال مع العملاء والموردين يجب أن يكون متعاونا ومتفاهما لاحتياجات العميل.

و توصلت الدراسة في هذا الفصل الى أن المقاولاتية أصبح لها اهتمام و دور كبير على الاقتصاد الوطني و العالمي.

الفصل الثاني :واقع المقاولاتية في دول المغرب العربي

تمهيد:

إن الولوج في هذه الدراسة التطبيقية محاولة متواضعة منا لإسقاط الضوء على التجربة الجزائرية والتونسية والمغربية في مجال المؤسسات الصغيرة، المتوسطة من خلال استعراض كل من التجربتين ومحاولة استخلاص دروس مستفادة من تجارب بعض الدول وإلى اي مدى يمكن الاستفادة منها، وبهدف التقرب أكثر من واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلورة رؤية موضوعية التسهيلات التي تقدمها كلا من الدول(الجزائر ،تونس، المغرب).

لتشجيع هذه المؤسسات للمساهمة في تحقيق القيمة المضافة وتخفيض نسبة البطالة، كما سنحاول استنباط السبل الكفيلة لتوسيع إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى اقتصاد دول المغرب العربي، واستجلاء الوسائل التي يمكن استخدامها لتطوير طرق التمويل، واستشراف آفاق جديدة للارتقاء بها، في عصر لم يعد يسير فيه اقتصاد متخلف إداريا وتقنيا، ومنافسات اقتصاديات الدول الأجنبية خاصة وأننا اليوم في عالم لا يعترف بالحدود والحواجز الحماية للدول.

و تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى:

المبحث الاول: واقع المقاولاتية في الجزائر؛

المبحث الثاني: واقع المقاولاتية في تونس و المغرب؛

المبحث الثالث: المقارنة بين تجارب دول المغرب العربي(تونس، المغرب، الجزائر).

المبحث الأول: واقع المقاولاتية في الجزائر

قامت الدولة بإنشاء العديد من الأجهزة التي تسهر على دعم واستحداث الأنشطة الخاصة للشباب الحاملين لأفكار المشاريع أو لديهم الخبرة المهنية في مجال معين بحيث يقدم الدعم المادي و المعنوي لإنجاز هذه المشاريع.

المطلب الأول: آليات دعم المقاولاتية في الجزائر

سوف نتعرض في هذا المطلب الى الهيئات الداعمة للمقاولاتية المتجسدة.

نتيجة للضرورة الملحة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الهيئات الداعمة التي تسهر على مساعدة الشباب البطال في استحداث أنشطتهم الخاصة وهذا في إطار لجهود الرامية إلى ترقية المقاولاتية في الجزائر، وسوف نتعرض لكل هذه الأجهزة بدءا من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تم انشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 [1]. كهيئة خاصة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالي المالي.

تتولى الوكالة مهمة تسيير جهاز القرض المصغر المكلف بمنح قروض لفئات المواطنين بدون دخل أو ذي الدخل الضعيف غير المستقر شرطه توفرهم على مهارات تتعلق بالنشاط المخطط له، كما تقوم بتقديم الدعم، النصح والمرافقة لكل المستفيدين، فضلا عن منح القروض بشروط ميسرة، وضمان متابعة الانشطة الممولة وضرورة احترامها لبنود دفتر الشروط المقدم من طرف الوكالة.

كما تقدم الوكالة نوعين من التمويل[2]:

الأول: يتمثل في قرض دون فائدة موجه للشراء المواد الاولية يصل الى 100.000 دينار جزائري بالنسبة للمشاريع المجسدة في المناطق العادية، وبمبلغ 250.000 دينار جزائري بالنسبة لوكالات الجنوب.

الثاني: يتمثل في التمويل الثلاثي الذي يجمع بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المقاول والبنك، حيث لا يتجاوز المبلغ مليون دينار جزائري.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية ،العدد 06 ،المؤرخة في 25 جانفي 2004 ص 8

[2] HTTP ://www. Angel.dz/portail/index. Php/Fr/présentation / annexe consulter le 5 mai 2023

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في سبتمبر 1996[1]،حيث تم وضعها تحت سلطة رئيس الحكومة، بينما كلف الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لجميع نشاطاتها، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ويتمثل الهدف من وراء تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، وتستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة خاصة منهم من يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية مع إمكانية رفع سن المقاول المستفيد من امتيازات الوكالة ليصل إلى 40 سنة كحد أقصى عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل[2].

ويشترط على المقاول الراغب في الاستفادة من امتيازات الوكالة تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع وتقوم الوكالة باستكمال المبلغ المتبقي من خلال منح المقاول قرضا بدون فائدة، وفي حالة اللجوء الى البنوك تتدخل الوكالة من أجل تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي الذي يستفيد منه المقاول، بالإضافة الى تقديم مجموعة من الامتيازات من بين هذه الامتيازات نجد[3]:

أ- الامتيازات المالية: تقوم الوكالة بتمويل كل نشاطات الإنتاج والخدمات إما باستخدام صيغة التمويل الثنائي التي تقتصر على العلاقة (مقاول، الوكالة) أين تختلف نسبة التمويل حسب المبلغ الاجمالي للاستثمار، والتمويل الثلاثي الذي يعتمد على العلاقة (المقاول، الوكالة، البنك) أي أنه يتضمن مساهمة شخصية من طرف المقاول، قرض من طرف الوكالة وقرض بنكي مخفف الفوائد.

ب- الامتيازات الجبائية: تتيح الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب تخفيضات ضريبية يستفيد منها المقاول خلال مرحلة إنجاز المشروع و استغلاله تتمثل في:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المتعلقة بمشتريات السلع والتجهيزات التي تستخدم في إنجاز الاستثمار و تساهم في مرحلة استغلاله؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل في عقود تأسيس المؤسسات المصغرة؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات؛

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد 52 المؤرخة في 11 سبتمبر 1996 ص 12.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد 54 مرسوم تنفيذي رقم 03-290 مؤرخ في 6سبتمبر 2003 المادة 2المؤرخة في 10 سبتمبر 2003 ص10.

[3] الآغا تغريد "**دور المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** " دفاتر البحوث العلمية العدد 12المركز الجامعي مرسلي عبد الله جوان 2018 تيبازة ص 259.

- تطبيق معدل مخفض بنسبة 5% فيما يتعلق بالحقوق الجمركية الخاصة باستيراد التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

ج- المرافقة: تقوم الوكالة بمرافقة المقاولين الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، خاصة إذا لم تكن لديهم دراية و خبرة مسبقة، حيث تضمن لهم خدمات الاستقبال والإعلام، التوجيه، الاستشارة والمتابعة خلال مرحلة الإنشاء و الاستغلال و هذا بمساعدة مستشار مرافق تعينه الوكالة.

2. شروط التأهيل ومراحل المرافقة:

2 . 1:شروط التأهيل: وتكمن شروط التأهيل في ما يلي[1]:

- أن يتراوح سن الشباب من 19الى 40 سنة؛
- ان يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع؛
- أن يكون بدون عمل أو نشاط تجاري؛
- أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب المشروع؛
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل؛
- أن يكون معفى من الخدمة الوطنية والضرائب.

2 . 2 مراحل المرافقة: تتمثل في ما يلي[2]:

- فكرة المشروع استقبال وتوجيه؛
- اعداد المشروع المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتميل المشاريع؛
- موافقة البنك، تكوين صاحب المشروع؛
- تمويل المشروع، الانطلاق في النشاط؛
- متابعة النشاط.

[1] www.ansej.org.dz

[2] بشرى الطيور "**دور هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر**" دراسة حالة وكالات ام البواقي مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي(الجزائر) 2018 / 2019 ص37

مهام ANSEJ : من مهامه ما يلي[1]:

- تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذو المشاريع الاستثمارية؛
- القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها ذوي المشاريع؛
- وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين استفادت مشاريعهم من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الاعانات والامتيازات التي تمحنها الوكالة؛
- احداث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

جدول(1.2):توزيع المؤسسات والوظائف المستحدثة في إطار ANSEJ حسب قطاع النشاط منذ إنشاءها 2013/ 2019

النشاط	تمويل المشاريع	معدل	عدد الوظائف	معدل
الزراعة	58141	%15.09	137498	%14.95
حرف يدوية	43130	%11.19	126514	%13.76
التشييد والاشغال العامة	84889	9%	101121	11%
هيدروليك	560	%0.14	2057	%0.22
الصناعة	27352	%7.10	78721	%8.56
الصيانة	10573	3%	24350	%2.64
صيد الاسماك	1131	%0.29	5549	%0.6
مهنة ليبرالية	11917	%3.09	26714	%2.9
الخدمات	108561	%28.18	252806	%27.49
النقل	13385	%3.5	24132	%2.62
نقل بضائع	56530	%14.7	96237	%10.46
المواصلات	18997	%5	43698	%4.75
المجموع	385166	%100	919397	%100

المصدر : IMANSOUREN Souilla l'entrepreneuriat :Evolution et contraintes à La création des PME en Algérie (2001/2019) Faculté des Sciences Economiques, sciences Commerciales et des sciènes de gestion Université el Oued d'Alger 3 volume 04,Numéro03,(déc. 2021) p 672

[1] أمُحَمَّدي فاطمة، دحماني جميلة "**دور المقاولاتية كآلية لحد من مشكلة البطالة**" كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل جامعة أحمد دراية ادرار الجزائر2021/ 2022 ص35

الشكل(1.2): معدل تمويل المشاريع.

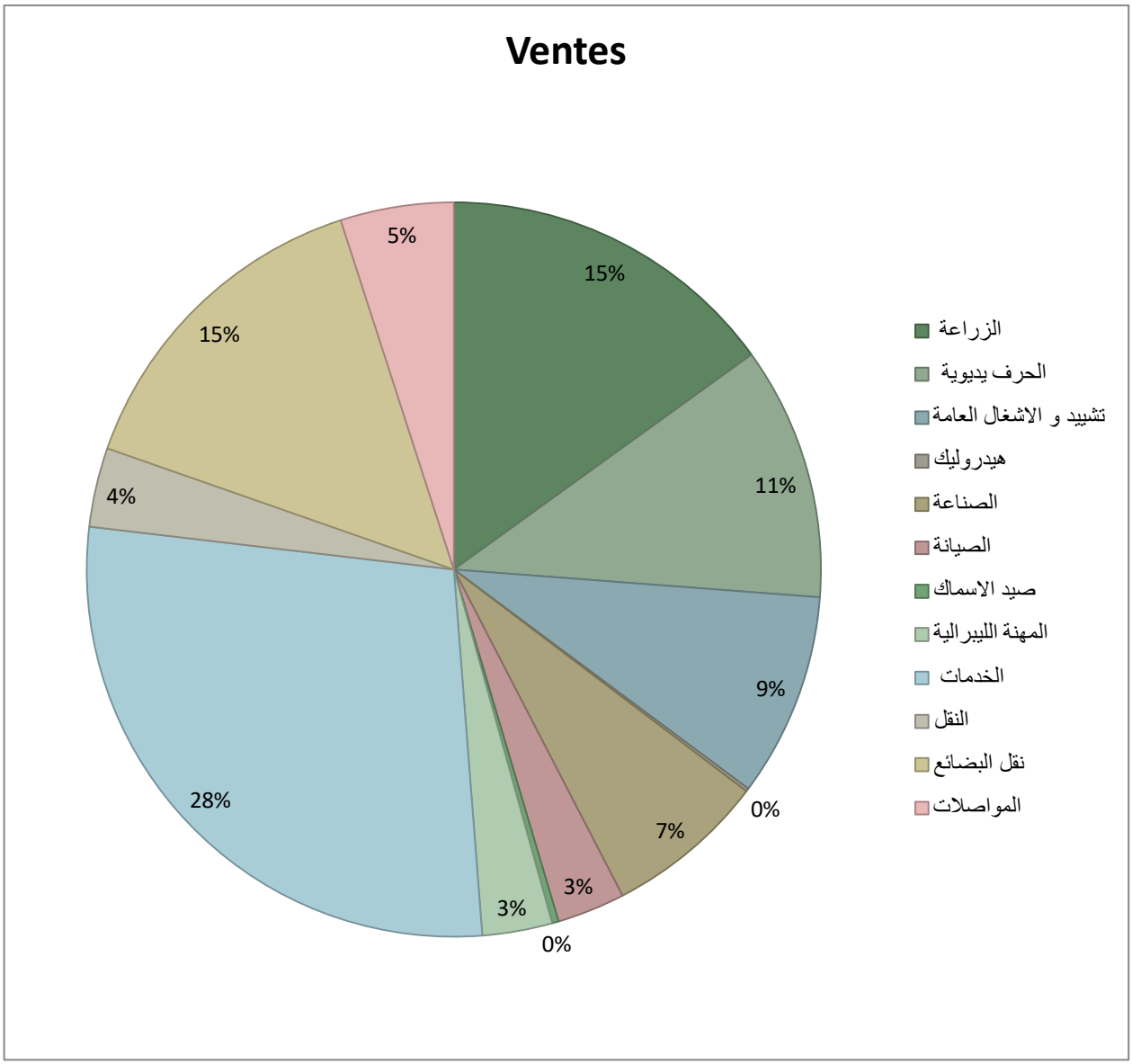

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

الشكل(2.2):معدل عدد الوظائف.

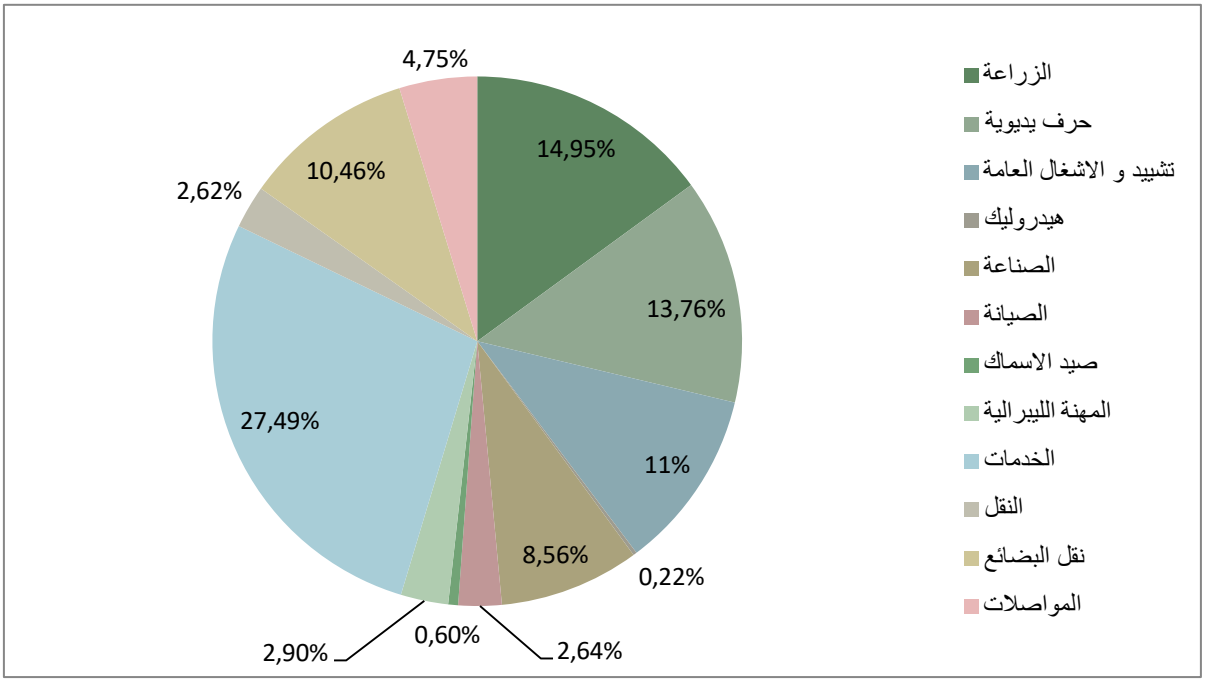

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

تمثل هذه البينات القطاعات التالية:الخدمات28.58%، الزراعة 15%،نقل البضائع 14.7%،الحرف اليدوية11.19% بنسبة 69.07% من اجمالي المشاريع الممولة منذ انشاء ANSEJ حتى نهاية عام 2019 من حيث الابداعات الجديدة فأن القطاع السائد هو قطاع الخدمات الذي يمثل 28.18%108561مشروعا من اجمالي 385166 على رغم من أنها تتطور بمعدل متناقص قطاع الزراعة بنسبة 15.09% 58141 مشروعا ثم قطاع نقل البضائع بنسبة 14.7 56530 ثم القطاع الحرفي بمعدل 11.19 %43130.ومع ذلك فأن القطاع البناء والصناعة يقطع شوطا طويلا مع معدلات 9و7.10 على توالي

من حيث عدد الوظائف ،يظل التسلسل كما هو تقريبا قطاع الخدمات لا يزال في المقدمة بنسبة 27.49% 252806 وضيفة من الاجمالي 919397، يليها : الزراعة بنسبة14.95 % 137498،الحرف اليدوية بنسبة 13.76%126514، 11%101121BTPH،نقل البضائع 10.46 96237 والصناعة بمعدل 8.56% 78721

علاوة على ذلك، من هذا التوزيع، يتضح بالفعل أن قطاعات النشاط، مثلا الصناعة، مهنة الليبرالية، والصيانة، والمكونات الهيدروليكية، وما الى ذلك، التي تتطلب مستوى عال من التأهيل، لا تحظى بشعبية كبيرة. هذا التوزيع تبرره حقيقة أن ANSEJ هو جهاز موجه أكثر نحو الحرف اليدوية.

الفرع الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)

قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 09-11 المؤرخ في 26 ماي سنة 1994[1]،والذي كلف بمهمة تقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية المنصوص عليها في نظام للتأمين عن البطالة، بالإضافة الى مساعدتهم من أجل اعادة الاندماج في الحياة المهنية. يتمتع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالاستقلالية المالية و الشخصية المعنوية.

و ابتداء من سنة 1998 تبنى الصندوق برنامج لمساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات، عن طريق تسهيل الاستفادة من القروض البنكية للاستثمارات التي تم التأكد من جدواها، مساعدة المؤسسات على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التسيير والمساهمة في تكوين المسيرين والعمال، وهذا بهدف تفادي التسريحات العمالية.

يستهدف الصندوق الشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم بين 35و50 سنة والذين لديهم مشاريع استثمارية تشمل الأنشطة الصناعية أو الخدماتية، باعتبارها طريقة تسمح للبطال بخلق نشاط جديد ومستقبل فضلا عن توفير مناصب شغل جديدة، حيث تم استهداف هذه الشريحة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم03 .514 المؤرخ في30 ديسمبر 2003[2].

أما في سنة 2010 وبهدف تقويم مسار الصندوق، اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية، ترمي أساسا الى تطوير وتحويل ثقافة المقاولة بحيث أدخلت تعديلات على الجهاز تتضمن[3]:

- تخفيض مدة التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل الى شهر بدلا من ستة أشهر؛
- رفع مستوى الاستثمار من خمسة ملايين دينار جزائري الى عشرة ملايين دينار؛
- الالتحاق بالجهاز من ثلاثين سنة بدلا من خمسة وثلاثين سنة الى خمسين سنة؛
- ترتكز الاستثمارات المنجزة في على أساس نمط تمويلي ثلاثي، يشترك فيه كل من المقاول، البنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بتكلفة استثمارية لا تتعدى عشرة ملايين دينار جزائري، فضلا عن منح مساعدات وامتيازات مالية وجبائية لصالح كل المستفيدين تتمثل فيما يلي:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية، العدد 34، المؤخرة في 1 جوان 1994 ص 12.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 514.03 المؤرخ في 30 ديسمبر2003 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 84 الصادرة في 31 ديسمبر 2003 ص10.

[3] الاغا تغريد مرجع سبق ذكره ص260.

- ✓ تخفيض نسب فوائد القروض البنكية؛
- ✓ تخفيض نسب الرسوم الجمركية؛
- ✓ الاعفاء الضريبي وشبه الضريبي؛
- ✓ امكانية الاستفادة من قرض بدون فائدة ممنوح من الصندوق؛

- انشاء صندوق الضمان لمرافقة البنوك الشريكة واستيفاء الديون والفوائد المترتبة في حدود70%وهذا التقليص من مخاطر قروض الاستثمارات.

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

تم انشاء هذه الوكالة في سنه 2001 لتعوض وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات التي انشئت في سنة 1993 حيث تستهدف رؤوس الاموال الكبيرة المحلية والاجنبية، أين تصل قيمة المشاريع الاستثمارية فيها إلى أكثر من 135,000 دولار امريكي.

ومن المزايا التي يستفيد منها المقاولون ما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية على التجهيزات والرسم على القيمة المضافة؛
- الإعفاء من الضريبة على المعاملات المالية فيما يتعلق بالحيازة على الأصول اللازمة لمشاريعهم؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS ، والرسم على النشاط المهنيTAP، لمده ثلاث سنوات

تخفيض الفوائد البنكية على التجهيزات المقتناة بقرض بنكي [1].

ومن أهدافه ما يلي[2] :

- تشجيع و تطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها ،مع منح مزايا ضريبية و هذا كله من أجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة؛
- تحقيق و تبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات و المشاريع.

[1] الاغا تغريد، "**دور المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، دفاتر البحوث العلمية ،العدد 12،المركزالجامعيمرسليعبداللهتيبازة جوان 2018،ص 261.

[2] العايب الهاشمي "**آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بين التجربة التونسية و الجزائرية**" مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014 ص 36.

المطلب الثاني: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

قبل التطرق الى الاحصائيات يجب أن نذكر أهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تدخل في الاحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المؤسسات الخاصة: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية.

- المؤسسات العامة: و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة و هي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي و تكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة و قد حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه المؤسسات الى قطاع السياحة و ذلك ابتداء من سنة 2010، حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي[1].

جدول(2.2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرمن2010الى2020

مع بداية سنة 2001 و مع صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي وضع إطار القانون لتنظيم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و العمل على تشجيع إنشاءها و تطويرها، كانت البداية الحقيقية لهذا القطاع لما كان له من دور رئيسي في السياسات الاقتصادية المتبعة و قد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 2001 تطورا ملحوظا و هذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤسسات خاصة	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1022231	1074236	1141602	1193096	394523
مؤسسات عامة	557	572	557	557	542	532	390	267	261	243	506

[1] زكرياء جرفي و د موسى رحماني" **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب الشغل**" دراسة قياسية للفترة 2000-2018 جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير الجزائر المجلد 12 /العدد:02 (2019) ص70-71.

المجموع	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503	1141863	1193339	395029

Source :IMANSOUREN Souhila l'entrepreneuriat :Evolution et contraintes à La création des PME en Algérie (2001/2019) Faculté des Sciences Economiques,sciences Commerciales et des scienes de gestion Université el Oued d'Alger 3 volume 04,Numéro03,(dec2021) page 667 .

مصدر سنة 2020:حفصي بونبعو ياسين واقع و آفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة الجزائر المجلد10 /العدد:02 (2022) ص 153

الشكل(3.2): تطور عدد المؤسسات العامة و الخاصة في الجزائر

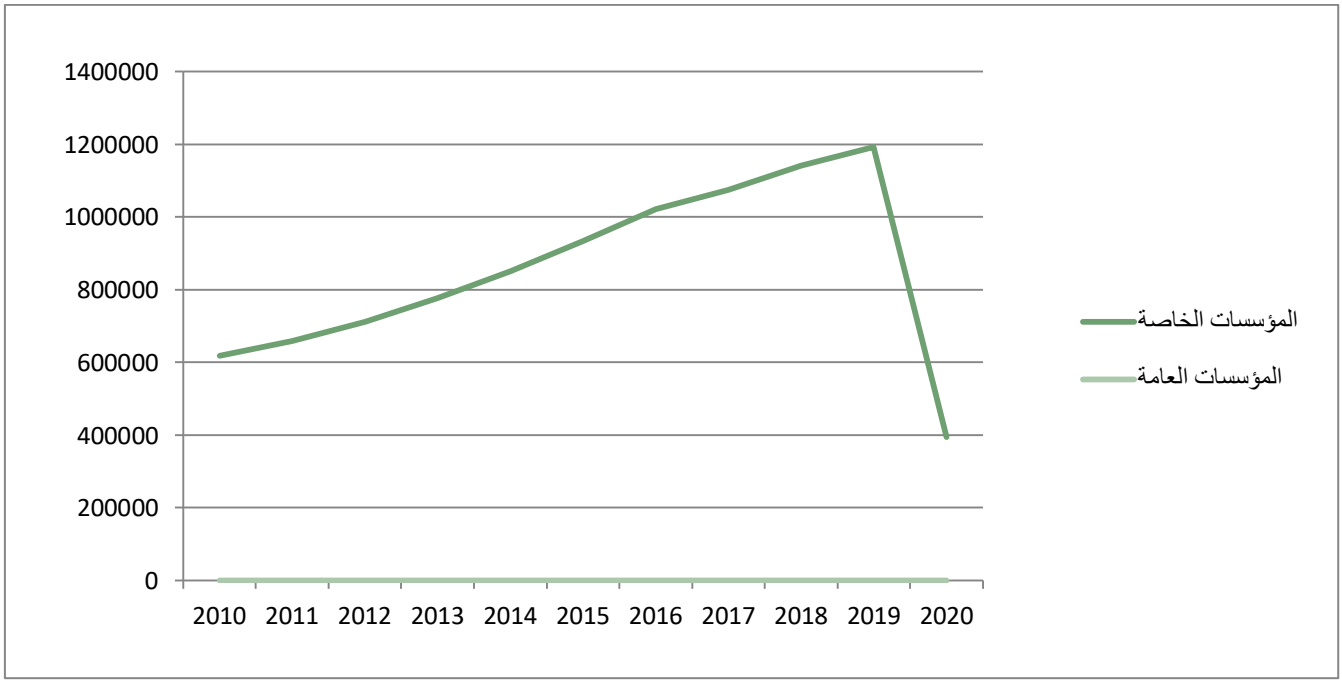

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تشهد تذبذب من 2010 الى 2020 بحيث كان يقدر ب618515مؤسسة سنة2010 ليتناقص العدد سنة 2020 الى 395029 وهذا بسبب افلاس الكثير من المؤسسات نتيجة لانعدام الدعم من طرف الدولة والتسيير غير العقلاني لبعض المؤسسات الأخرى وتفشي جائحة الكوفيد19 وعلى الرغم من تضارب المعطيات الاحصائية ،الا أن التقارير الحالية يؤكد على أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في تراجع مستمر، بحيث لم يتجاوز 350ألف مؤسسة نهاية سنة 2021وهي تشغل أقل مليون نسمة.

كما تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل و امتصاص البطالة، وقد أوكلت الدولة مهمة توفير مناصب الشغل إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يعتبر من أهم القطاعات المولدة لمناصب الشغل، فهي بذلك تفوق حتى المؤسسات الكبيرة، حيث تمتاز بتكثيف عنصر العمل و استعمال تكنولوجيا بسيطة، في حين تمتاز المؤسسات الكبيرة باستعمال التكنولوجيا المتطورة على حساب التشغيل، و الشكل التالي يبين تطور مناصب الشغل في هذا القطاع:

الجدول(3.2): المشاريع الاستثمارية و مناصب الشغل المصرح بها خلال نهاية 2020

القطاع	عدد المشاريع	النسبة المئوية%	عدد مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	1316	%2.06	53445	%4.69
البناء	11389	%17.85	246138	%21.62
الصناعة	11256	%17.64	644382	%40.97
السياحة	1018	%1.60	62069	%5.45
النقل	31097	%48.74	162976	%14.32
الصحة	935	%1.47	224778	%1.97
الخدمات	6786	%10.64	116476	%10.23
التجارة	2	%0.00	41004384	%0.32
الاتصالات	5	%0.01	1138412	%0.38
المجموع	638804	%100	1138412	%100

المصدر: منشورات وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة www.andi.dz/ 28/03/2023

تنوع المشاريع و مناصب الشغل في جميع القطاعات، يوضحه بدقة الشكل أدناه.

الشكل(4.2):عدد المشاريع الاستثمارية و مناصب الشغل المصرح بها.

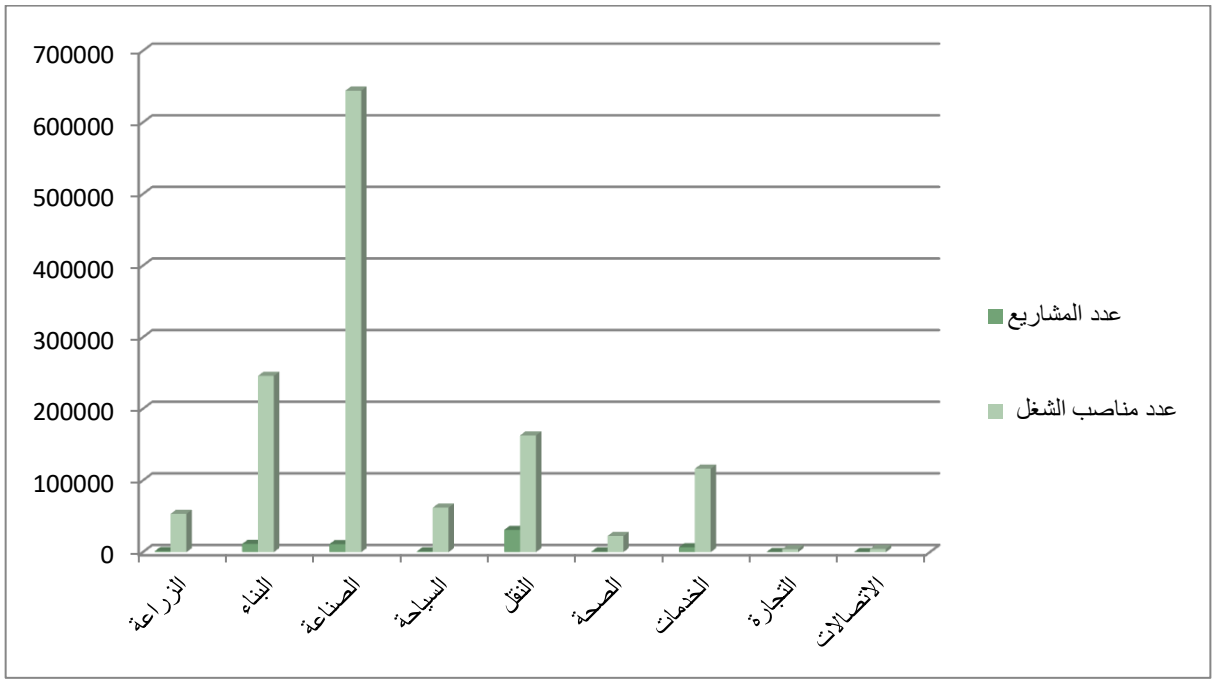

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال جدول نلاحظ ان المشاريع الاستثمارية المصرح بها إلى نهاية 2020، متفاوتة من قطاع إلى آخر حيث أن أعلى النسب في القطاعات الصناعية والبناء والنقل، في حين أن قطاعات التجارة والاتصالات والصحة ضعيفة جدا وتشير المعطيات الإحصائية إلى تدبدب مساهمة هذه المؤسسات في إيجاد مناصب عمل.

و تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية دورا هاما في التنمية الصناعية، لأنها تعتبر خطوة مهمة في طريق التصنيع و مصدرا مهما لاستغلال الموارد المتاحة، و يمكن عرض توزيع الشركات.

الجدول(4.2):تطور التوزيع القطاعي للشركات الصغيرة والمتوسطة(2010 . 2019)

السنوات	خدماتServices		BTPHالتشييد و الأشغال العامة		الصناعةIndustrie		الزراعة Agriculture	
	عدد	معدل	عدد	معدل	عدد	معدل	عدد	معدل
2010	172653	47	12976	35.31	61228	16.66	3806	1.03
2011	186157	78.47	135752	35	63890	16.39	4006	1.02
2012	204049	48.8	142222	34.01	67517	16.14	4277	1.02
2013	228592	50	150910	33.01	73037	16	4616	1
2014	251629	51	159775	32.3	78108	16	5038	1.01
2015	277379	52	168557	31.49	83701	15.63	5625	1.05
2016	302564	53	174848	30.5	89597	15.63	6130	1.06
2017	325625	53.69	179303	29.56	94930	15.65	6599	1.08
2018	585915	66.73	185121	21.08	99865	11.37	7068	0.8
2019	614315	67	190155	21	103621	11.31	7387	0.8

IMANSOUREN Souilla l'entrepreneuriat :Evolution et contraintes à La création des PME en Algérie (2001/2019) Faculté des Sciences Economiques, sciences Commerciales et des sciènes de (déc. 2021)،gestion Université el Oued d'Alger 3 volume 04,Numéro03P 669

الشكل(5.2): عدد تطور التوزيع القطاعي للشركات الصغيرة والمتوسطة

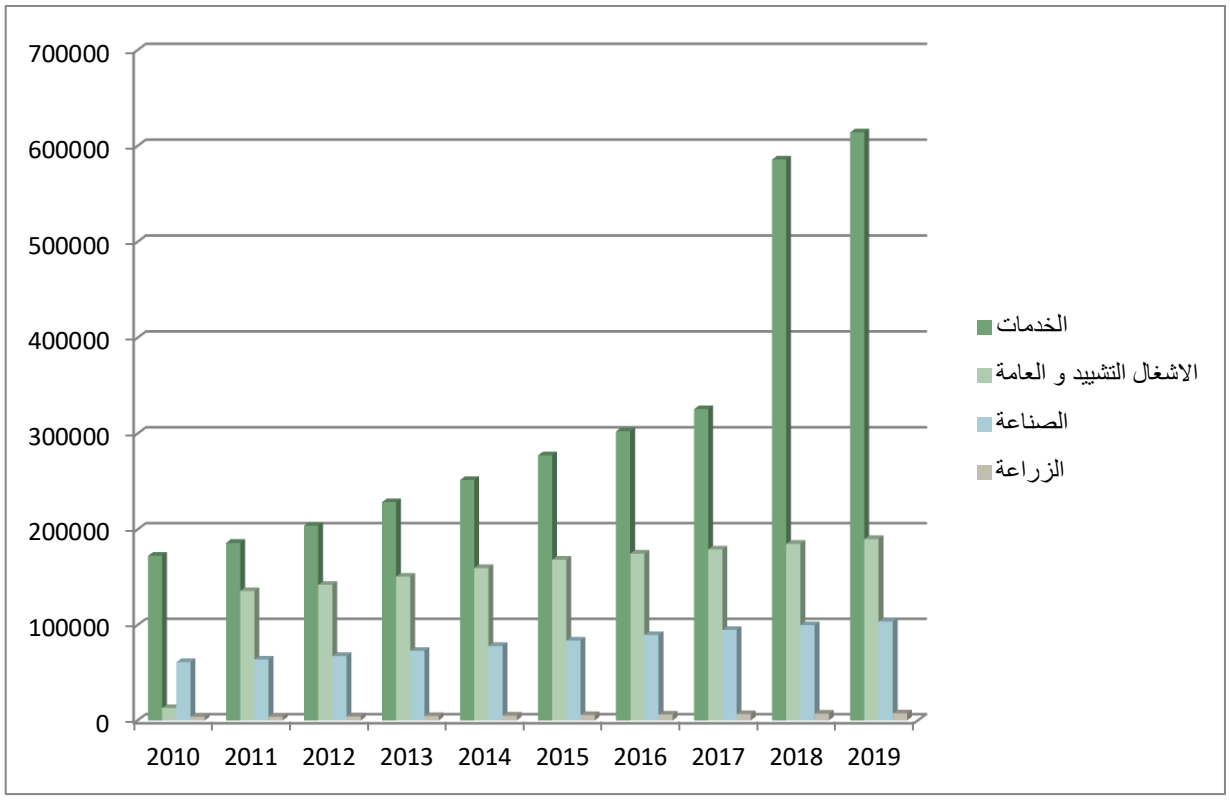

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

تركز الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بشكل رئيسي على الأنشطة الخدماتية بمعدل أعلى 47% وارتفع عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في هذا القطاع 172653 شركة صغيرة ومتوسطة في عام 2010 إلى 614315 شركة صغيرة ومتوسطة بنهاية عام 2019.

المركز الثاني نجد قطاع التشييد و الاشغال العامة بمعدل يتفاوت بين 21 و 35 %؛

في المرتبة الثالثة نجد الصناعات التحويلية بمعدل لا يتعدى ناقص 18 %؛

في المركز الأخير حددنا الزراعة بمعدل أقل .

المقاولة النسوية في الجزائر:

أصبحت المرأة الجزائرية عنصرا فعالا في المجتمع خاصة بعد ولوجها الى عالمية المقاولاتية ومساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني حيث ساهمت بتوفير مناصب عمل وكذلك بتحقيق دخل إضافي لها، وبالرغم من هذا فان عدد الشركات التي يتم تسييرها من طرف الرجال أعلى بكثير من تلك المؤسسات المسيرة من طرف النساء، وقد تبنت الجزائر اليات لدعم و تطوير

المقاولاتية النسوية، حيث وجدت النساء في هذه الآليات دعما و حلا يمكنها من تطوير مشاريعها

الجدول(5.2): تطور نسبة المقاولة النسوية في الجزائر من 2013 الى 2017

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة%	14,27	12,87	12,09	12,80	10,1

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ من الجدول أن نسب المشاريع النسوية خلال السنوات 5 المعتمدة، في انخفاض على الرغم من وجود إطار مؤسسي وتشريعي يعطيها نفس الحقوق من حيث الوصول الى سوق العمل ،فإن حضور المرأة لا يزال ضعيفا في النشاط الاقتصادي مما انعكس على ارتفاع معدلات البطالة في أوساط النساء مقارنة بمعدلات البطالة لدى الرجال ،فيما يتعلق بمعيار شغل مناصب العمل بمؤسسات الخاصة .

جدول(6.2) دور وكالة في تمويل المشاريع ANSEJوCNAC.

	ANSEJ			CNAC		
قطاع النشاط	المشاريع الممولة	نصيب المرأة	%المشاريع النسائية	المشاريع الممولة	نصيب المرأة	المشاريع النسائية %
الفلاحة	534864	2432	4,5	16548	1905	11,5
حرفة	42513	7255	17,1	11130	2459	22,1
البناء	32405	716	2,2	8225	195	2,4
صناعة	32996	3540	10,7	11147	2273	20,4
المهن الحرة	9198	4063	44,2	778	336	43,2
الخدمات	104947	17058	16,3	29526	5035	17,1

شبكة النقل	88900	1579	1,8	58019	847	1,5
المجموع	364445	36643	10,1	135373	13050	9,6

Source :www.ansej.dz et www.cnac.dz

يبين الجدول أنه بالرغم من استفادة النساء الجزائريات من خطط دعم عامة مجددة لإنشاء الأعمال إلا أنها تبقى ضعيفة لا تتجاوز 20 % في وكالة الدعم الرئيسية ANSEj، CNAC كما يبين الدول أن أكبر نسبة للمشاريع النسوية الممولة من طرف هاتين الهيئتين تتمثل في المهن الحرة (كالطب ،المحاماة ،التوثيق....) و في احصائية لوكالات ANGEM

نلاحظ أن هذه الأخيرة تمول النساء المقاولات أكثر من تمويلها للرجال وهذا في إطار المهن الحرفية التي لا تشترط مبالغا مالية كبيرة و كذا عدم اشتراط الوكالة لمقر لإنشاء مشروع و هو ما شجع النساء للتوجه المقاولاتي في هذا الاطار حيث تشير الاحصائيات أن القروض الممنوحة للنساء من طرف وكالات الهيئة المذكورة يقدر ب 62.44% في سنة 2017 و هي نسبة جيدة تعكس الى حد بعيد تطور التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر عن وجود التسهيلات الكافية .

ومن أجل التعرف على وضعية وترتيب الجزائر من أصل (183) دولة للفترة (2010 حتى سنة 2020 وفق مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، قمنا بإدراج الجدول التالي:

الجدول(7.2):مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات خلال الفترة(2019.2010).

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري
2010	57053	40472	16581
2011	73489	46453	27036
2012	71866	47490	24376
2013	65917	54852	11065
2014	62886	58580	4306
2015	37787	51501	13714-
2016	28883	46727	17844-
2017	37191	46057	10868-
2018	41797,32	46330,21	4532,89
2019	35823,54	41934,12	4175,04

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الاحصائية لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لها دور في تحقيق فائض في الميزان التجاري و ذلك خلال الفترة (2010 – 2014)،إلا أنه في السنوات الثلاث الأخيرة عرفت عجز و ذلك لانخفاض في حجم الصادرات و في المقابل ارتفاع في حجم الواردات و نظرا للازمة النفطية التي عانت منها الجزائر بانخفاض أسعار البترول سنة 2015، هذا ما جعل الميزان التجاري يعاني عجزا في السنوات الأخيرة.

حيث تعتبر المحروقات أهم صادرات الجزائر حيث فاقت نسبتها في سنة 2017 الى 96% من اجمالي الصادرات، بينما الصادرات خارج المحروقات لم تتعدى نسبتها 4%.

المبحث الثاني: واقع المقاولاتية في تونس والمغرب.

المطلب الأول: واقع المقاولاتية في تونس.

كثر الحديث خلال العقدين الماضيين عن الانتعاش الباهر الذي حققه الاقتصاد التونسي، وعن أن تونس تحولت الى نموذج ناجح للتنمية، وهو ما تحاول المعطيات الماكرو اقتصادية الترويج له، وهذا ما جعل تونس تحظى بسمعة جيدة في المجال الاقتصادي، ولاسيما من المؤسسات المالية الدولية، والدول الغربية عامة، التي عززت هذه الصورة، إذ تتصدر تونس قائمة الدول العربية غير النفطية في مجالات التنمية البشرية والتنافسية، والجاهزية التكنولوجية .تونس لا تملك ثروات نفطية مثل الجزائر ولكن البلد مستقر ويسدد ديونه بانتظام، ويمتلك بنية تحتية حديثة، وأصبح قبلة السياح إذ يستقبل ما لا يقل عن 6 ملايين سائح سنويا وبسبب الضعف في التجارة مع جيرانها من بلدان اتحاد المغرب العربي اتجهت تونس الى الاتحاد الاوروبي، ولاسيما في إطار الشراكة الاوروبية المتوسطية.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يلاحظ في تونس أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن تعريفها بأحد المسارين التاليين:

- عدد المستخدمين أقل من 50 شخص؛
- مبلغ استثمار أقل من 1 مليون دينار تونسي؛

ولكن في تونس لا يوجد تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو معايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة و المؤسسة المصغرة (PME)وكل التعاريف التي استخدمت اعتمدت على مخططات التمويل لهذه المؤسسات؛

- الأمر 81.94 المتعلق بتمويلات الصندوق الوطني لترقية الحرف و المهن الحرة؛

يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "بأنها تلك المؤسسات التي لا تتجاوز تكاليف استثمارها 50.000 دينار تونسي"؛

- الأمر 99 . 484 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال صندوق الترقية و اللامركزية الصناعة

يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي والقطاع الثالث "بأنها تلك المؤسسات التي مجموع استثماراتها أقل من ثلاثة ملايين "؛

وفي فترة لاحقة تم توافق واسع بين المسؤولين على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجوء الى تعريف غير رسمي يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تشغل ما بين 10 و100 عامل، أما المؤسسات المصغرة تلك تشغل أقل من 10 عمال.

حاليا و تبعا لإعلان مجلس السوق المالي (Conseil du marché financier (CMF في نشرته رقم:2588 ليوم 03ماي2006 و بناء على قرارات المجلس الوزاري المشترك ليوم الاثنين 13مارس2006 ،تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تستجيب للمعايير التالية:

- أصول صافية أقل من أربعة ملايين دينار تونسي؛
- عدد العمال الإجمالي أقل من 300 عامل[1]؛

الفرع الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية:

في تونس توجد عدة مسارات، منها الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات الخفيفة والصناعات الصغرى. ونظام الشباك الموحد لتلقي تأسيس الشركات، والبنك التونسي للتضامن المتخصص في توفير قروض لخريجي الجامعات بسقف لا يتجاوز 10 الاف دولار لإقامة صناعة صغيرة. وكذلك الصندوق الوطني لضمان الاقراض وصندوق التضامن الوطني الذي تأسس نهاية عام 1999،ويختص بمساعدة الفقراء، وهو يوفر التدريب، ويشجع على العمل الحر، ويتم خصم التبرعات له من الضريبة، كما خصصت له بنسبة من حصيلة الخصخصة، ويديره متطوعون، ويقدم قروضا بلا فوائد.

تتوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة اليات تتماشى مع خصوصيتها وتجتمع كل هذه الاليات على ربط تمويل بجدوى المشروع وقدرة المستثمر على تسييره ومن أهم هذه الاليات:

- شركات بغرض المساهمة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المقامة للتنمية أو التي تقام في مجال التكنولوجيات الحديثة؛
- الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى: يهدف هذا الصندوق الى النهوض بالعمل المستقل والتشجيع على انشاء أو تحديث مؤسسات صغيرة والتي لا يتجاوز حجم الاستثمار فيها 50ألف دينار وذلك في مجالات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية ويتم ذلك عن طريق توفير قروض بدون فائدة؛
- الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية: يقوم هذا الصندوق بتقديم تشجيعا لصغار ومتوسطي لفلاحين والصيادين البحريين سواء في شكل اعتمادات يقع ارجاعها أوفي شكل مساهمات في رأس المال؛
- صندوق التطوير واللامركزية الصناعية: يساهم هذا الصندوق في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي الصناعة والخدمات والتي يتجاوز حجم الاستثمار فيها ثلاثة ملايين دينار. يتجاوز حجم الاستثمار فيها ثلاثة ملايين دينار؛

[1] حسين يحي "**قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول المغرب العربي**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان . الجزائر . 2012 /2013 ص 40 . 41.

- تطوير القدرة التنافسية الصناعية: يوفر هذا الصندوق مساعدات لتأهيل المؤسسات الصناعية وخاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع حث المؤسسات على العناية الخاصة بالاستثمارات غير المالية وتحسين الجودة وتحسين الانتاج وتحديث وسائل الانتاج واستخدام الطرق الحديثة لتحسين الجودة كما يوفر الصندوق تمويل بعض أنشطة المراكز الفنية وتمويل الدراسات الاستشارية؛
- نضام التشجيع على الابتكار: في مجال تكنولوجيا المعلومات يستفيد بهذا النظام المشروعات التي يزيد تكلفتها عن 500 ألف دينار وتصل مساهمة الصندوق اتلى 49%من رأس المال على أن لا يتجاوز هذه المساهمة 120ألف دينار بشرط مساهمة شركات الاستثمار في رأس المال في المشروع بقدر مساهمة الصندوق؛
- البنك التونسي للتضامن: يعتبر إنشاء البنك التونسي للتضامن في 1997تجربة رائدة؛ في تمويل المشروعات الصغيرة في تونس وبهدف مواجهة الاحتياجات المالية لرجال الاعمال في المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر؛
- صناديق تشجيع التصدير: نظرا لأهمية الوظيفة التسويقية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة وضرورة دعم قدراتها التصديرية، تم إنشاء العديد من الصناديق لمساعدة المؤسسات في مجهودها لإعداد مخطط تسويقي للتصدير مصحوبة بمساعدة فنية لخبراء الصندوق.

ومن أجل تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال المالي فقد تم إنشاء بنك تمويلي بمقتضى القانون 652001 في 2005\03\01 برأسمال اجتماعي قدره 50مليون دينار تونسي بمساهمة الدولة وبعض المؤسسات الاخرى منها المؤسسة التونسية للضمان. للإشارة فإنه يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من التسهيلات المالية التي يقدمها البنك باستثناء المؤسسات السياحية ومؤسسات الترقية العقارية. ولمساهمة البنك أكثر يسعى مسؤوليه إلى رفع من رأسماله إلى 100 مليون دينار والشراكة مع المؤسسات الإيطالية والإسبانية التي تعمل في مجال ضمان القروض الموجهة للمؤسسات[1].

الفرع الثالث: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس .

جدول(8.2): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	11213	11198	10986	11008	11205	11335

المصدر: نبيلة ساسان، سعيدة حركات واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تونس مجلة الحدث للدراسات المالية و الاقتصادية العدد3،السنة 2019 جامعة محمد شريف مساعدية سوق أهراس بالجزائر ص 28

[1] العايب الهاشمي مرجع يبق ذكره ص 22 .23

الشكل(6.2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس

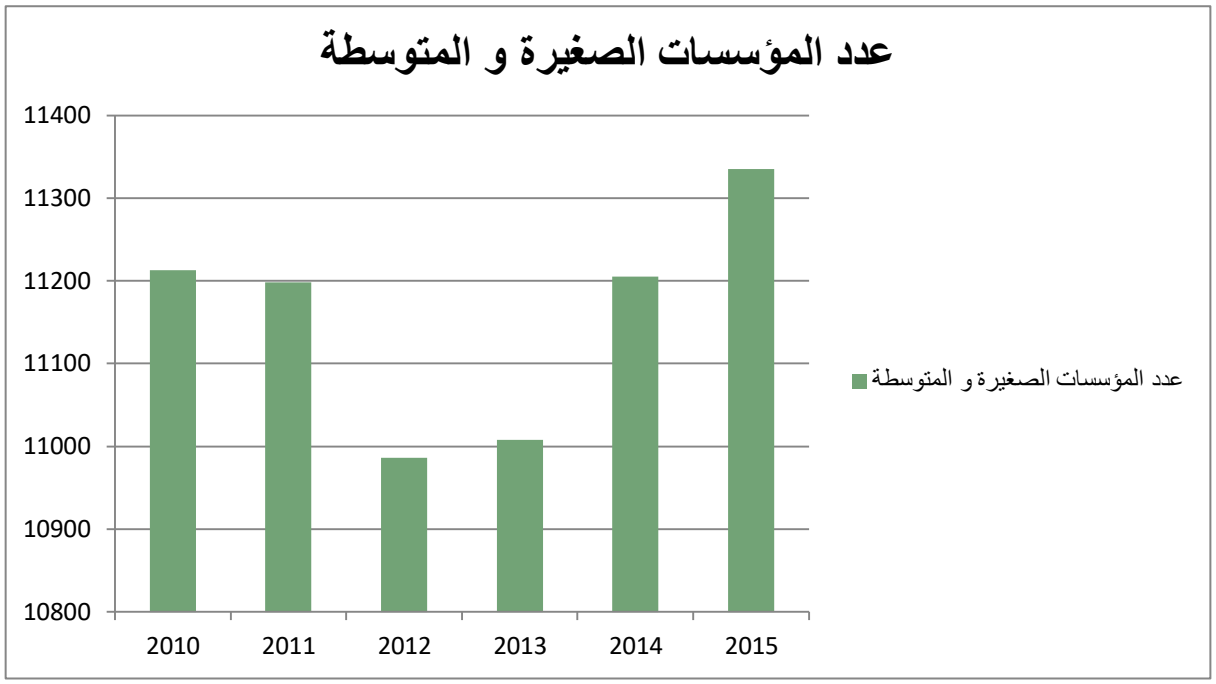

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

يلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس انخفض ما بين 2010 و 2013 بمعدل 1.83 % (205 مؤسسة)،أما فيما يخص تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين السنتين 2010 و2011 فقد قدر بنسبة 0.13% يمكن ارجاعها الى الثورة التي أدت الى تدهور الأوضاع السياسية، مما أثر سلبا على القطاع الاقتصادي بما فيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبدءا من سنة 2013 عرف عدد المؤسسات ارتفاعا مستمرا خلال سنة 2014 و 2015 حيث قدرت نسبة الزيادة بين سنتي 2013 و 2014 ب 1.79 % أي بمعدل 197 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وما بين سنتي 2014و 2015 قدرت نسبة النمو ب 1.16% أي حوالي 130 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية تستعيد قواها من جديد.

الفرع الرابع: نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية خلال سنة 2013.

جدول (9.2): مجال نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية خلال سنة 2013.

القطاع	العدد	النسبة%
الفلاحة و الصيد	2915	%0,45
الصناعة	76365	11,67%
البناء	32458	%4,96
الخدمات	513544	%78,46
الأنشطة الأخرى	29342	%4,47
المجموع	654524	100%

المصدر: إحصائيات تونس إحصائيات من الفهرس الوطني للمؤسسات 2014 ص16

الشكل(7.2): نسب نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية خلال سنة 2013.

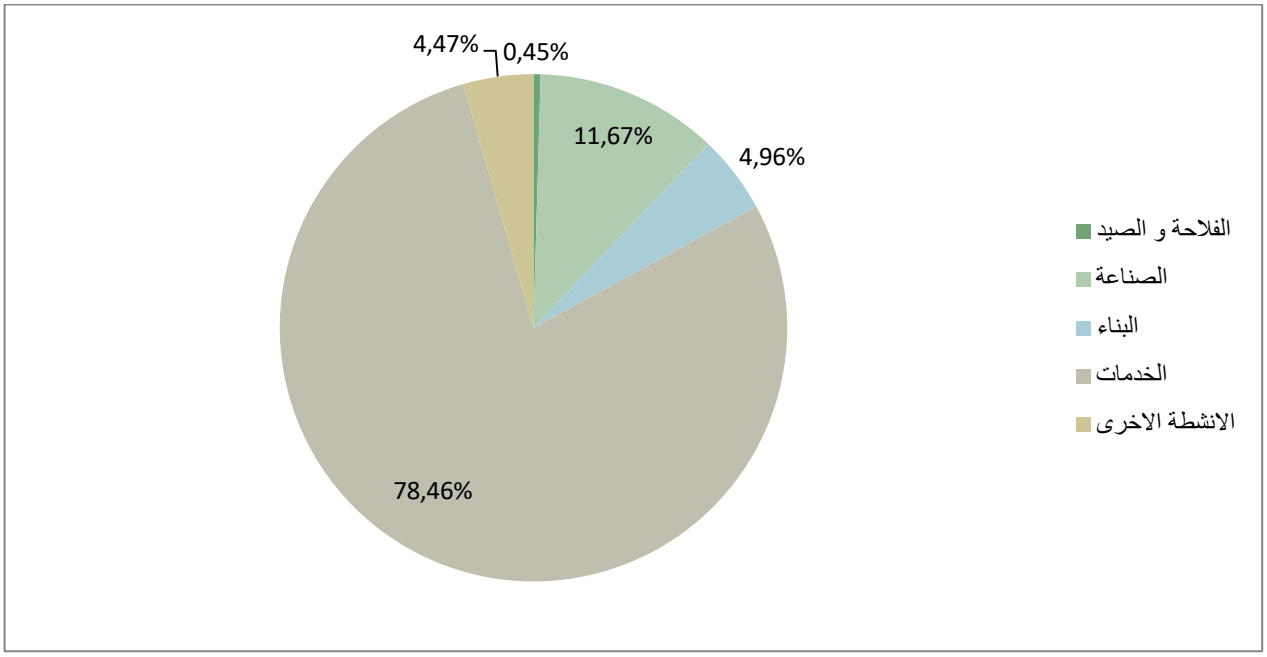

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

تم احتساب فقط المؤسسات ذات الطبيعة المعنوية دون الأشخاص الطبيعيين و أنشطة الحرفيين

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس تشتغل في مجال الخدمات بمختلف أشكالها (النقل والتخزين والايواء والاطعام والتعليم والصحة، والخدمات المالية والعقارية ...الخ) حيث مثلت ما نسبته 78,46% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس، و يرجع هذا التوجه عموما للاستثمار في قطاع الخدمات الى قلة الموارد الذي يطلبها هذا القطاع، والذي يتناسب وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بقلة عدد عمالها وصغر رأس مالها، أما في القطاعات الاخرى كما هو موضح في الجدول أعلاه.

الفرع الخامس: تطور المؤسسات حسب الجنسية.

الجدول(10.2): تطور المؤسسات التونسية و الاجنبية.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تونسية	586725	590940	613427	640388	665317	695701	723776	754173	719904
أجنبية	10872	11282	12675	14136	14924	15741	16278	16859	15139
المجموع	597597	602222	626102	654524	680241	711442	740074	771032	735043

المصدر: السجل الوطني للمؤسسات

الشكل(8.2): تعداد تطور المؤسسات التونسية و الاجنبية

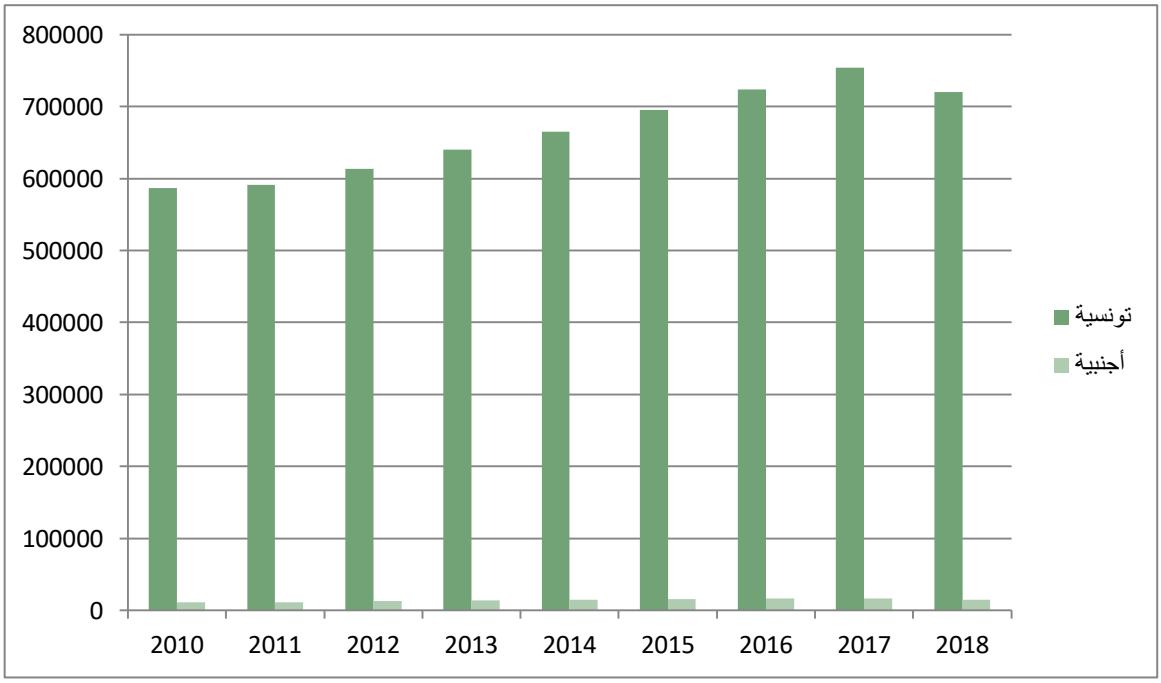

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من الجدول أن تطور المؤسسات التونسية المحلية تتميز بالتزايد الملحوظ من سنة 2016 الى 2018 ، وبالنسبة للمؤسسات الاجنبية فهي في ارتفاع مستمر لكن بنسب قليلة وهذا راجع لتشجيع الاستثمارات المحلية.

المطلب الثاني: واقع المقاولاتية في المغرب.

للتطرق الى واقع المقاولاتية في المغرب يجب اولا تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توجد عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب يمكن ذكرها فيما يلي:

في القطاع الصناعي كان قانون الاستثمارات الصناعية لسنة 1983 قد عرف المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على أنها " كل مؤسسة يتكون برنامج استثمارها من تجهيزات إنتاجية بمبلغ أدنى قيمته 100.000 درهم ومبلغ أقصى في حدود 5 ملايين درهم، زيادة على أن كلفة الاستثمار لكل منصب شغل لا تتعدى 70.000 درهم وفي نفس الفترة كان البنك الدولي يمنح المغرب قروضا لتنمية هذا القطاع وكانت المعايير هي نفسها 5ملايين درهم من رأس المال الصافي، ومنذ 1988 رفع هذا السقف الى 8 ملايين درهم مع تعيينها على رأس كل 6 أشهر.

وفي سنة 1995، تم إصدار القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار الذي يعوض جميع القوانين الاستثمارات بما فيها الصناعة حيث أعطى تحفيزات ذات طابع جمركي وجبائي لفائدة كل المؤسسات بغض النظر عن حجمها و حددت وزارة الصناعة من خلال البحث السنوي حول المؤسسات الصناعية أن المؤسسات الصغرى و المتوسطة تستخدم أقل من 200 عامل.

جدول(11.2): تعريف المنشآت المغربية الصغيرة و المتوسطة

المعايير / أنواع المنشآت	التعداد الدائم	رقم الأعمال السنوي(مليون درهم)		مجموع الميزانية (مليون درهم)
المنشآت الصغرى	أقل من 10	أقل من 10	أو	أقل من 15
المنشآت الصغرى و المتوسطة	أقل من 250	أقل من 75		أقل من 90
المنشآت الكبيرة	أكبر أو يساوي 250	أكبر أو يساوي 75		أكبر أو يساوي 90

المصدر: حسين يحي "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول المغرب العربي" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان . الجزائر . 2012 /2013 ص 40.

وأحدث تعريف وطني موحد للمقاولات الصغرى والمتوسطة الذي يعكس الحجم الذي يجب أن تتوفر عليه المقاولات المغربية حتى تتمكن من مواجهة العولمة هو الذي تم اعتماده مؤخرا ليتجاوب مع برامج دعم تنافسية المؤسسات، حيث تم الاتفاق على رفع سقف رقم المعاملات الى 175 مليون درهم مما سيمكن المقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن 175 مليون درهم، مما سيمكن المقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن 175 مليون درهم للاستفادة من برامج الدعم، التصنيف الجديد المقترح هو:

- مقاولات صغيرة جدا: عدد العمال أقل أو يساوي 3، رقم المعاملات أقل من 3 مليون درهم؛
- مقاولات صغيرة: عدد العمال أقل أو يساوي 10، رقم المعاملات أكبر من 3 مليون درهم، 10 مليون درهم؛
- مقاولات متوسطة: عدد العمال أقل أو يساوي 175، رقم المعاملات أكبر من 10 مليون درهم؛
- مقاولات كبيرة: عدد العمال أكبر من 175، رقم المعاملات أكبر من 10 مليون درهم[1].

[1] حسين يحي مرجع سبق ذكره ص 42 و43

الفرع الثاني: تطور عدد المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة المغربية(2010.2017)

الجدول(12.2): تطور عدد المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة المغربية(2010.2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤسسات المغلقة	2760	3080	3709	4373	5010	5783	7161	8020
المؤسسات المنشأة	25647	26871	28602	28504	28833	29563	33149	36040

المصدر: سلمى صالحي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المغربية و الجزائرية ـ الواقع و العراقيل ـ جامعة بومرداس مجلد 17 رقم 01 جوان 2020 ص242.

الشكل(9.2): تطور عدد المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة المغربية(2010.2017)

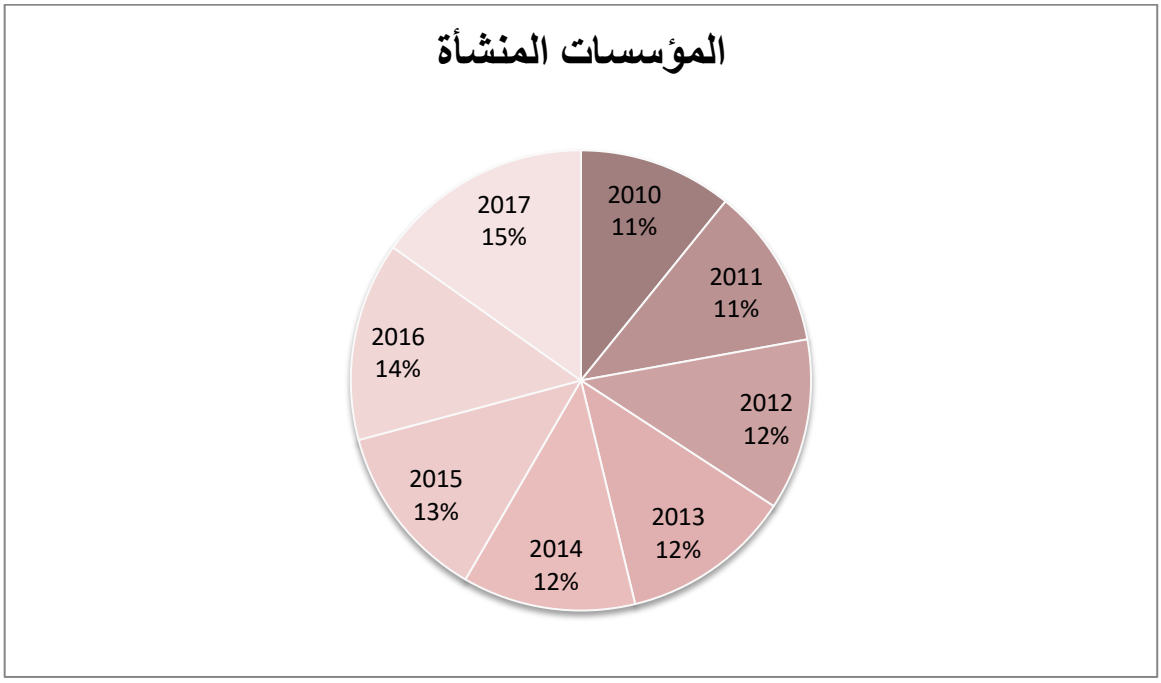

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

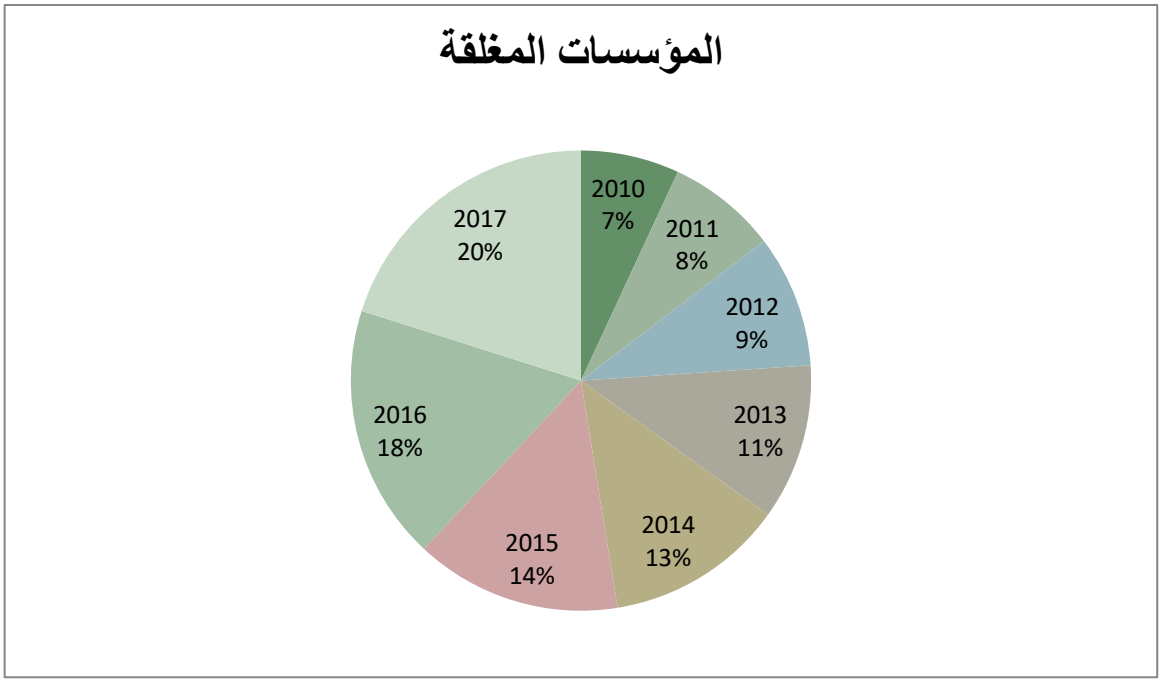

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من الشكل تطور عدد المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة المغربية من 2010 إلى 2017 شهدت تطور بنسب قليلة حيث تتركز معظمها في النشاطات التجارية والخدماتية، فهي تساهم بشكل إيجابي في نمو و تطور الاقتصاد المغربي و كذلك فرص العمل و رغم الدعم المقدم من طرف السلطات المغربية الا أنها تعاني من عدة مشاكل حالت دون تطورها.

الفرع الثالث:

تعتبر البيئة في المغرب معرضة بشكل كبير لتغير المناخ وما يترتب عليه من تداعيات اقتصادية واجتماعية، كما يعتبر المغرب من الدول شديدة الاعتماد على الخارج في الحصول على الطاقة حيث أن 90% من الطاقة تستورد من الخارج. للتعامل مع هذه التحديات وجهة الحكومة في المغرب سياستها لتشجيع المقاولين في مجال البيئة والطاقات المتجددة ودعم ابتكاراتهم في مجال تقنيات والحلول للتحديات البيئة في المغرب حيث وصفت السلطات في المغرب المقاولاتية و الابتكار بأنهما قيمتان توأمان ادراكا منها تحفيز المقاولاتية في المجال البيئي يتطلب دعما متخصصا وتمويلا ومعرفة خطة الحكومة المغربية منذ سنة 2014 خطوات ملحوظة نحو خدمة المقاولين في المجال البيئي بشكل أفضل من خلال تركيز المعلومات وتقديم حوافز للاستثمار في الشركات الناشئة بما في ذلك منح مزايا ضريبة مختلفة لتعيين موظفين في الشركات الناشئة و انشاء متجر استثماري شامل يقوده المركز الاقليمية للاستثمار. وعليه أصبح الاستثمار في مختلف جوانب المقاولاتية في المغرب مركزا على القطاعات العام والخاص و مباشرة بعد انعقاد قمة ريادة الأعمال العالمية في المغرب في سنة 2014 تأسست عدة منظمات دعم محلية ودولية لتقديم التمويل والتدريب للمقاولين والشركات الناشئة التي تخطت مرحلة التأسيس، حيث يستفيد من ذلك المقاولون المغاربة الذين لديهم فكرة أو تقنية جديدة ونموذج أعمال

مبتكرة أو حتى نموذج أعمال موجود قابل للتطوير والتكييف مع ظروف المغرب وهو ما من شأنه أن يطلق العنان لإمكانيات القطاع الخاص الأخضر في المغرب[1].

ويمكن اعتبار الشركات الصغيرة والمتوسطة للعمود الفقري لتشجيع الاقتصادي و الصناعي بالمغرب وهي تلعب دورا محوريا وحيويا في عملية التنمية والنمو الاقتصادي وخلق الثروة وتعتبر رافعة سياسية لخلق الاستثمار وتساهم بعده في خلق فرص العمل وتعتبر هذه المقاولات مجالا لتشجيع روح المبادرة الذاتية ، وتساهم في تماسك النسيج الاقتصادي ومحاربة الفقر والاندماج الاجتماعي وحسب اخر الاحصائيات تمثل هذه الفئة من المقاولات حوالي 95% من المنشآت الاقتصادية وأكثر من 30% من الصادرات كما أنها تخلق ما يفوق 50%من مناصب التشغيل مع ذلك فانهال التحقق أكثر من 20% من الناتج المحلي الوطني الخام بسبب عدد من الصعوبات التي تواجهها وكانت الوكالة الوطنية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة والتي تم لاحقا تغير اسمها لتصبح مغرب المقاولات قد وضعت تعريفا للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقد تم تصحيح هذا التعريف في عام 2015 في سياق اطار تعاقدي بين الدولة والمغرب المقاولات والذي يهدف الى زيادة تنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتطوير زيادة الأعمال . وقد تم في عام 2017 أحداث برنامج دعم المصدرين المبتدئين شراكة بين كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والمالية والاتحاد العام لمقاولات المغرب تصدير والذي تم ادماجه في مغرب المقاولات والجمعية المغربية للمصدرين. يستهدف هذا البرنامج حصريا المقاولات الصغيرة والمتوسطة حديثة العهد بعملية التصدير من أجل مواكبتها وتشجيعها في هذا المجال ويرتكز على توفير الدعم المالي والتقني على مدى ثلاث سنوات لتمكينها من اعداد استراتيجيات ملائمة و الاستفادة من التأطير في مجال التصدير والتسويق وجميع المعاملات المرتبطة بالتجارة الدولية مع امكانية تحويل بعض التدابير المتعلقة بالترويج في الأسواق الخارجية. وقد تم في نفس الفترة دعم مواكبة ما يناهز 140 مقاولة مصدرة منها 50 مقاولة في اطار "برنامج المصدرين المبتدئين " لتعزيز وجودها في الأسواق الخارجية.[2]

أسست المنظمة الديمقراطية للمقاولات الصغرى المتوسطة و الصغيرة جدا في بلاغ لها عن تزايد في افلاس و اغلاق عدد كبير من المقاولات المغربية لأسباب تنوعت ما بين الصعوبات المالية و السيولة و معاناتها في استخلاص مستحقاتها و ديونها على الدولة.

التقرير لعافف الفحشوش: أزيد من 8آلاف مقاولة مغربية أعلنت افلاسها خلال سنة 2018 مقابل اغلاق أكثر من 7 آلاف مقاولة حسب ما اعلنت عنه مؤسسة آنفو ريسك

[1] نبيل موسى" **المقاولاتية في الدول النامية** "واقع وأفاق المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي المجلد 4 العدد01 (2022) ص15 . 16.

[2] محمد امين لزعر "**القطاع العام و دوره في دعم المقاولات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**" حالة المغرب المعهد العربي للتخطيط الكويت مجلد 8 رقم 1 2023 ص 70 و 76.

وكشفت المنظمة الديمقراطية للمقاولات الصغرى والمتوسطة و الصغيرة جدا بدورها عن تزايد إفلاس و إغلاق عدد كبير من المقاولات والشركات الصغيرة والمتوسطة في المغرب وارجعت السبب في ضعف القروض البنكية وارتفاع نسبة الفوائد اضافة إلى تراجع مستوى الاستثمار العمومي وارتفاع منسوب المنافسة وتعقيدات مساطر الادارية والاحتكار والصفقات الموجهة وغياب الشفافية و أكدت المنظمة أنها على أن هذه المشاكل تهدد مزيدا من المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا بالإفلاس على المدين القصير والمتوسط فمؤسسة الفوريكس المتخصصة في جمع ومعالجة المعلومات القانونية حول النشاط التجاري للمقاولات المغربية كانت قد حذرت من منحة التصاعدي من افلاس المقاولات بعد أن كشفت أن عدد الشركات المفلسة لم يتجاوز 1700 سنة 2007 للتنقل الى 3 آلاف شركة عام 2013 و 4 آلاف شركة عام 2014 الى ان وصلت الى أزيد من 8 آلاف شركة مفلسة عام 2017 و عام 2018.[1]

و من بين الاصلاحات الجوهرية التي دخلت حيز التنفيذ عام 2018 اصلاح الكتاب الخامس لمدونة التجارة المتعلق بالمقاولات في وضعية صعبة، و تضمن الاصلاح ادخال عدة تعديلات لتعزيز جودة الاطار القانوني المتعلق بمعالجة الصعوبات التي تواجه الشركات، و تطوير آليات الرصد المبكر لهذه الصعوبات و حماية حقوق الاجراء، و تعزيز دور الدائنين، و الانفتاح على البعد الدولي عبر اقرار تنظيم قانوني خاص بالمساطر الدولية لصعوبات المقاولة.[2]

كشفت المندوبية السامية للتخطيط عن خلاصات بحث أنجزته حول أنشطة المقاولات المغربية لسنة 2019. البحث استهدف 2100 مقاولة تنشط في الصناعة و البناء و التجارة و الخدمات 769 تمثل القطاع الصناعي، 37 في قطاع البناء، 29 تنشط في قطاع التجارة و 667 في قطاع الخدمات التجارية غير المالية، وحسب المندوبية فان المقاولاتية المستجوبة تشكوا من المقاربة الضريبية، و تعدد المراجعات حيث يعتبر النظام الضريبي عائقا بالنسبة لحوالي 60% من ارباب المقاولات و غير مشجع على الاستثمار بالنسبة 95%منهم وينشبه انعدام الثقة اتجاه الادارة الضريبية من طرف 88% من المقاولات، كما يشجع على اللجوء الى ممارسات غير قانونية بالنسبة ل 69 % من المقاولات ويرى 89 % من ارباب المقاولات أن آجال الاداء بعد تسليم الطلبيات العمومية يشكل عقبة حقيقية أمام تطور المقاولة بينما يعتبر ثلثا ارباب المقاولات يرون ان تعقد الاجراءات الادارية يعيق تطوير نشاطهم. ومما كشفته نتائج البحث ايضا 74% من المقاولات باختلاف احجامها تعتبر ان النقص في التمويل يعيق عملية الاستثمار. وأن 93% من التمويل الخارجي الذي تلجأ اليه المقاولات المغربية يأتي من القروض البنكية وبخصوص سياسة التوظيف تتجلى العوائق الرئيسية في نقص النشاط لدى 63% من المقاولات و الكلفة المرتفعة لليد العاملة ل 26% منها، وصرح 37% من ارباب المقاولات ان النظام الحالي للتعليم و التكوين المهني لا يمكنهم من الحصول على التخصصات الملائمة في سوق الشغل

[1] http://www.telemaroc.tv

[2] د.محمد امين لزعر مرجع سبق ذكره 75

و أوضح البحث ان القطاع الصناعي يعاني اكثر من انعدام الملائمة بين التكوين و التشغيل حسب 52% من ارباب المقاولات في هذا القطاع .[1]

كشف بحث رسمي في المغرب عن وقف أزيد من 80% من المقاولات المغربية نشاطها خلال فترة الحجر الصحي، إما بشكل جزئي أو كلي مؤقت أو بصفة دائمة .

ووفقا لنتائج البحث الذي اعدته المندوبية السامية للتخطيط حول تأثير كوفيد 19 على نشاط المقاولات فقد صرح ما يقرب من 83.4% من مجموع المقاولات المنظمة أنها توقفت عن العمل خلال فترة الحجر الصحي.

حسب الفئة فقد بلغت نسبة المقاولات التي اوقفت نشاطها حوالي 86% لدى المقاولات الصغيرة جدا، و 7% بالنسبة للمقاولات الصغرى و المتوسطة و 57% للمقاولات الكبرى.

أما حسب القطاع فتكشف نتائج البحث أن القطاعات الرئيسية الأكثر تأثرا بهذه الأزمة هي الفنادق و المطاعم بنسبة 98% من المقاولات المتوقعة ،و صناعة النسيج والجلد والصناعات المعدنية و الميكانيكية بنسبة 99% و 91% على التوالي ، وكذلك قطاع البناء بنسبة 93 % .

بخصوص وضعية الشغل ،يكشف البحث أن 49.8% من المقاولات قامت بتخفيض العاملين لديها مؤقتا خلال فترة الحجر الصحي، بينما قامت 9.6% منها بتسريح العمال بشكل دائم .و يشير البحث ان "العمال الذين لم يتم استرجاعهم من قبل أكثر من نصف المقاولات ليسوا مؤهلين "،كما يشير الى أن" ثلاثة أرباع المقاولات تنتظر حوافز ضريبية لاستعادة عمالها" [2].

الفرع الرابع: أهم اليات دعم وتحضير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

نهج المغرب عدة سياسات لتطوير قطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة تمزج بين الاصلاحات الهيكلية الكبرى التي تهدف الى تعزيز الاستقرار الماكرو الاقتصادي وتنويع مصادر النمو و الاجراءات المؤسساتية والتنظيمية الرامية لتحسين مناخ الأعمال . وقد أخذ هذا القطاع مكانة واهتماما خاصا في مختلف البرامج الحكومية. في هذا الاطار، اقترح برامج الحكومة للفترة 2021/2016 خدمة من الاجراءات أهمها :

- ✓ مواصلة تحسين مناخ الأعمال لتمكين المغرب من الانضمام إلى مجموعة الاقتصاديات الخمسين الأوائل عالميا في مؤشر ممارسة الأعمال للبنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية في أفق 2021؛

[1] المندوبية السامية للتخطيط 2019

[2] https://www.maghrebvoices.com.

- ✓ وضع إطار خاص بتعبئة العقار الصناعي، بدءا من تحديد حاجيات الفاعليين إلى غاية تسويق و تدبير فضاءات الاستقبال الصناعية؛
- ✓ دعم المقاولات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة من أجل رفع قدرتها التنافسية بمواكبة 20000مقاولة ،منها 500 مقاولة رائدة؛
- ✓ تحفيز مالي خاص بالمقاولات الصناعية الجديدة و الناشئة الصغيرة و المتوسطة و التي تستثمر في القطاعات الواعدة؛
- ✓ تعزيز الاندماج المالي عبر وضع استراتيجية وطنية للإدماج المالي بمشاركة مختلف الفاعلين من القطاعين الخاص و العام، تشمل دعم و تنويع آليات الحصول على التمويل لفائدة المقاولات الصغيرة جدا ،و الصغيرة و المتوسطة و كذا المقاولات الناشئة و المبتكرة؛
- ✓ مواكبة انتقال 100.000 مقاول ذاتي إلى القطاع المهيكل و في إطار تنويع خدمات تنمية الأعمال، وضعت الحكومة "برنامج مقاولاتي" لخلق المقاولات الصغيرة جدا و الذي يهدف إلى المساهمة في الخفض التدريجي لمعدل البطالة من خلال دعم إنشاء مقاولات تخلق الثروة و مناصب الشغل

من جانب آخر قام "مغرب المقاولات "بإحداث برامج دعم خاصة في هذا الاطار، تستفيد الشركات من برنامجين رئيسيين هما "برنامج استثمار تنمية" و"برنامج تحفيز" و الذين يهدفان دعم هذا النوع من المقاولات في مجال تحديث الأنظمة و الاستثمار .من جهته يسعى برنامج "امتياز. نمو" إلى دعم الاستثمار المنتج لتعزيز النمو و خلق فرص العمل و تطوير النظم الصناعية من خلال تقديم منحة الاستثمار للمقاولات الصغرى و المتوسطة، أما برنامج "مساندة" فيهدف من خلال تمويل خدمات المساعدة التقنية مواكبة جهود 700 مقاولة سنويا لتحسين الأداء و الإنتاجية للوصول إلى أسواق جديدة.[1]

[1] محمد لزعر مرجع سبق ذكره ص75/74

المبحث الثالث: مقارنة الدول المغرب العربي

استهدف هذا المبحث مقارنة مناخ الأعمال في الجزائر و المغرب و تونس باستعمال ثلاثة مؤشرات: مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، و مؤشر التنافسية العالمية، و مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار و استنتج البحث ضعف بيئة الأعمال في الدول مقارنة بغيرها من الدول، ذلك أن ترتيبها العالمي يتواجد في الثلث الاخير من مجموع الدول التي شملتها المؤشرات الثلاثة السالفة الذكر.

المطلب الأول: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار و أنشطة الأعمال

الفرع الأول: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

استحدث هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات لأول مرة بمناسبة إصدارها تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 20132012،

"والذي يتضمن عرضا وتحليلا للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء الاقتصادات العربية من حيث استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية وذلك بالتركيز على جاذبيتها لتلك التدفقات وفق مجموعة من المتغيرات المفسرة للتباين بين مختلف دول العالم بهذا الخصوص"[1].

يقصد بهذا المؤشر "قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين[2]. وتتراوح قيمته بين الصفر (0) والمائة(100) حيث تعبر النقطة الأعلى على قوة جاذبية البلد المعني أو الإقليم أو المجموعة الجغرافية للاستثمار، والنقطة الأدنى على ضعف الجاذبية المعنية. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية نلخصها أدناه:[3]

. المتطلبات الأساسية والمسبقة: تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توافرها ارتقاب قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب. وتضم هذه المتطلبات تسعة عشر (19) متغيرا.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات(2013)،مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012 .2013 ص6 تقرير محمل يوم 22أفريل 2023 من الموقع:

http ://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/2/2016/04/climate2012-2013.pdf

[2]عبد الكريم بعداش"**مناخ الأعمال في الجزائر و المغرب و تونس**" دراسة مقارنة خلال الفترة 2013 . 2018 مجلة التواصل العدد الخاص مجلد 27(2021) ص 246.

[3]عبد الكريم بعداش مرجع سبق ذكره ص 246

. **العوامل الكامنة:** وتتمثل في المعايير المعتمدة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات عابرات الدول والقارات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار.

. **العوامل الخارجية الإيجابية:** وهي المعبرة عن حجم الفورات الخارجية الإيجابية الناتجة عن اقتصاديات التكتل والتي تسمح بتحقيقها تجمع او تركز الشركات المتعددة الجنسيات في نطاق جغرافي و/أو قطاعي معين، وعن آثار البحث والتطوير.

الفرع الاول: موقع الجزائر و تونس و المغرب في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

يلخص الجدول نتائج هذا المؤشر لدول الثلاثة المعنية بالدراسة، بالإضافة إلى متوسط هذا المؤشر للدول العربية مجتمعة خلال الفترة المعنية بالدراسة، والذي يسمح باستنتاج ما يلي:

- يتراوح متوسط ترتيب الدول العربية بين الرتبتين 67 و71 من ضمن 109 إلى 111 دولة، واستقر في الرتبة 68 خلال السنوات الثلاثة الأخيرة (2016،2017،2018) كما تراوحت قيمة المؤشر بين 28 و42 نقطة من أصل 100 نقطة، وتجاوز عتبة 40 نقطة منذ عام 2015.
- تتواجد الجزائر في مؤخرة الترتيب مقارنة بترتيب متوسط الدول العربية وبكل من تونس والمغرب حيث تجاوزت رتبتها 82 رغم التحسن الملحوظ في قيمة ذات المؤشر التي انتقلت من 24.1 عام 2013 إلى 35 عام 2017، ومع ذلك فإن ترتيبها تقهقر من الرتبة 82 إلى الرتبة 87 بين السنتين المذكورتين.

نستنتج من هذه الحالة ارتفاع نقاط المؤشر وتراجع الترتيب أن باقي الدول تمكنت من رفع نقاطها في المؤشر بحجم أكبر من نظيره للجزائر، مما يعني أن وتيرة تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر أضعف من نظيرتها في باقي الدول العربية.

الجدول(13.2): مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

البيان		2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الدول المشمولة بالمؤشر		110	111	109	109	109	109
متوسط الدول العربية	الترتيب	68	71	67	68	68	68
	القيمة	28,0	36,7	40,4	40,2	42	41
الجزائر	الترتيب	82	85	87	87	87	86
	القيمة	24,1	32,2	33,9	34,2	35	34
تونس	الترتيب	60	63	61	71	70	71
	القيمة	30,8	39,5	41,9	40,2	42	41
المغرب	الترتيب	66	68	64	62	62	69
	القيمة	27,8	38,4	41,8	41,8	43,0	42

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات من عام 2012 الى 2018 محملة من الموقع http ://dhaman.net/ar/research-studies/all-investment-climate-reports/

عرف ترتيب تونس تراجعا بين عامي 2013 و 2018 بخسارتها 11 رتبة متقهقرة من الرتبة 60 الى الرتبة 71 بين بداية و نهاية الفترة المدروسة، هذا رغم ارتفاع قيمة المؤشر ب 10.2 نقطة خلال الفترة. و هذا يقودنا الى نفس الاستنتاج السالف الذكر مع حالة الجزائر(ارتفاع نقاط المؤشر و تراجع الترتيب) أي أن وتيرة تحسن مناخ الاستثمار في تونس أضعف من نظريتها في باقي الدول المشمولة بهذا المؤشر.

- ✓ تميز ترتيب المغرب بالتراجع الطفيف بثلاث رتب فقط بين بداية و نهاية فترة الدراسة بعدما حقق تحسنا خلال سنوات 2015 و2016و2017 باحتلاله الرتبة 64 ثم 62 على التوالي ثم تراجع الى الرتبة 69 سنة 2018. هذا رغم أنه حقق

ارتفاعا ب14,2 نقطة في قيمة المؤشر بين سنتين 2013 و 2018 وهي نفس الملاحظة المسجلة في حالة الجزائر و تونس (ارتفاع نقاط المؤشر و تراجع الترتيب).

يمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي الذي يفصح عن ضعف ترتيب الجزائر مقارنة بتونس و المغرب و متوسط الدول العربية بينما المغرب حقق أحسن ترتيب مقارنة بالجزائر و متوسط الدول العربية. أما ترتيب تونس فكان هو الأحسن قبل 2016 ثم صار خلف كل من المغرب و متوسط الدول العربية ابتداءا من سنة 2016.

الشكل(10.2): رتب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

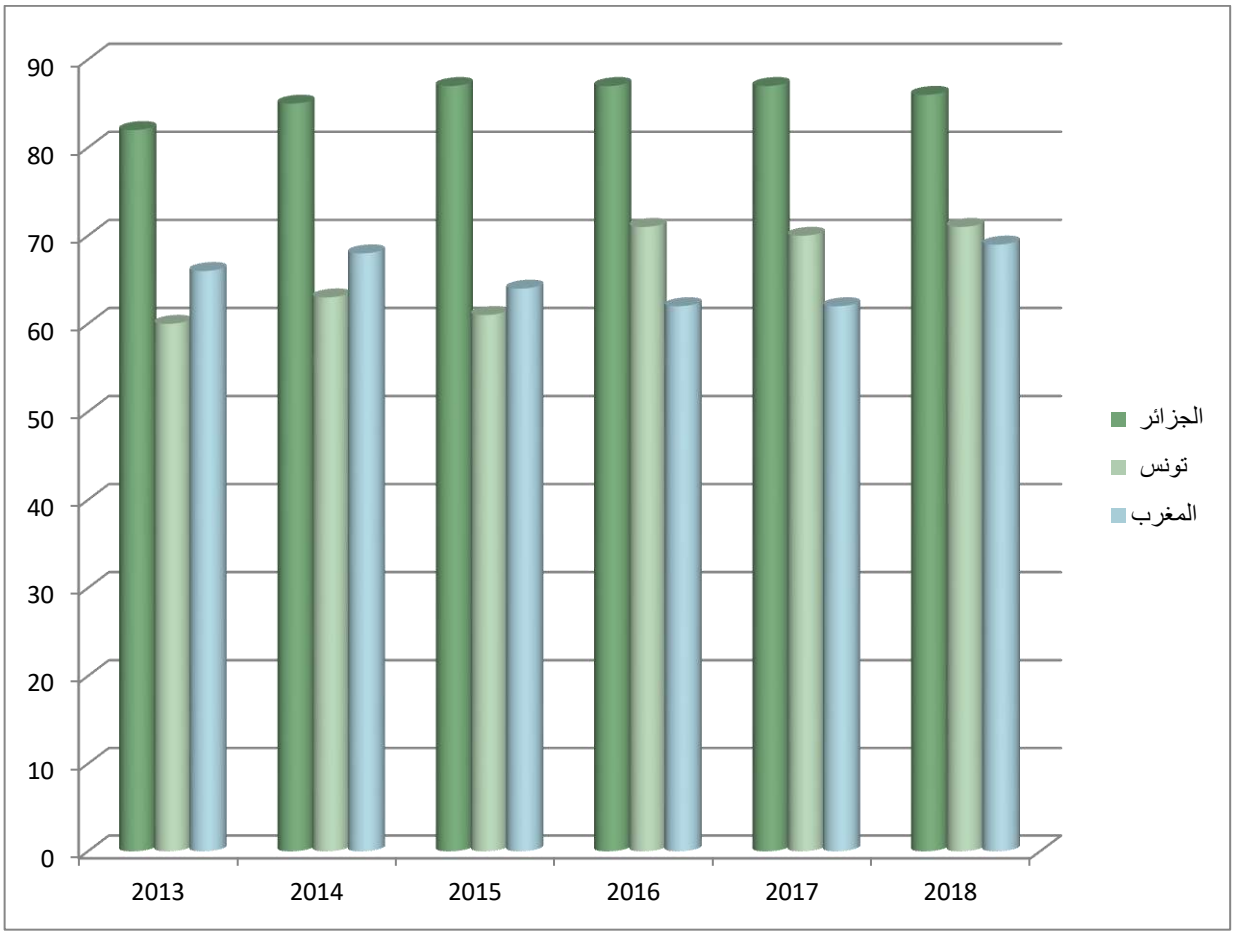

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

الشكل(11.2):قيم مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

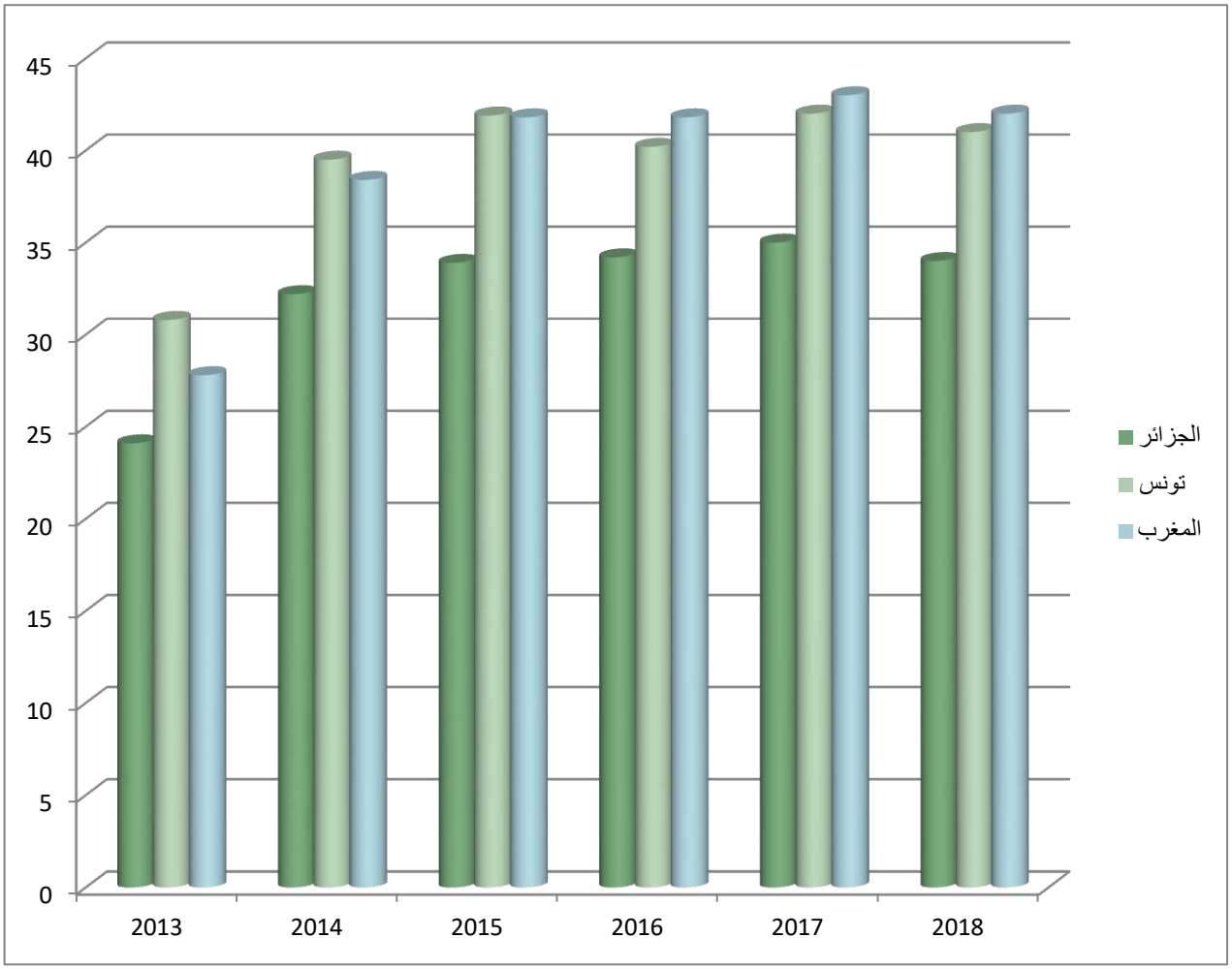

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

الفرع الثاني: المؤشرات الفرعية لمؤشر جاذبية الاستثمار.

الجدول(14.2): المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمن لجاذبية الاستثمار للجزائر و تونس و المغرب خلال 2013. 2018

السنوات	المؤشرات الفرعية	2013	2014	2015	2016	2017	2018
متوسط الدول العربية	المتطلبات الأساسية	46,2	50,3	51,9	51,2	53	52
	العوامل الكامنة	39,6	45,7	47,1	46,3	50	47
	العوامل الخارجية	8,4	16,8	23,3	23,4	23	24
الجزائر	المتطلبات الأساسية	41,6	46,6	45,8	45,1	47	46
	العوامل الكامنة	35,9	37,5	37,7	38,3	42	38
	العوامل الخارجية	6,0	15,0	18,6	19,4	18	18
تونس	المتطلبات الأساسية	52,4	55,8	54,8	54,0	57	55
	العوامل الكامنة	38,3	45,5	45,8	42,1	46	42
	العوامل الخارجية	10,3	19,2	25,0	24,5	24	26
المغرب	المتطلبات الأساسية	49,7	56,7	56,4	55,7	58	57
	العوامل الكامنة	31,1	44,8	46,0	44,3	47	44
	العوامل الخارجية	10,1	17,4	23,6	25,2	25	26

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول السابق

يمكن تلخيص حصيلة المؤشرات الفرعية الثلاثة السالفة الذكر في ثلاث نقاط أساسية هي:

- ✓ الجزائر هي الدولة التي تتحقق فيها أضعف قيمة في المؤشرات الثلاثة طوال الفترة المدروسة؛
- ✓ ضعف نقاط المؤشر الفرعي المتعلق بالعوامل الخارجية للدول الثلاثة بما فيها متوسط الدول العربية؛
- ✓ أعلى نقاط حققتها الدول الثلاثة كانت في المؤشر الفرعي "المتطلبات الأساسية.

الفرع الثاني: مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال

يلخص الجدول الترتيب العالمي و العربي للدول المعنية بهذه الدراسة وفق المؤشر العام لممارسة أنشطة الأعمال خلال الفترة 2013 .2018 ، و الذي من خلاله يمكن استنتاج ما يلي:

الجدول(15.2): موقع الجزائر و تونس و المغرب في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال.

البيان / السنوات		2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الدول المعنية بالترتيب	عالميا	185	189	189	189	190	190
	عربيا	19	21	19	19	20	22
الجزائر	عالميا	152	153	154	163	156	157
	عربيا	16	16	13	14	12	15
تونس	عالميا	50	51	60	74	77	80
	عربيا	06	06	05	05	05	05
المغرب	عالميا	87	87	71	75	68	60
	عربيا	08	07	07	06	04	02

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير ممارسة أنشطة الاعمال الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، تقارير من 2013 الى2018 ،صفحات متفرقة على الموقع www.doingbusiness.org

بالنسبة للجزائر:

- رغم التحسن الطفيف للترتيب العالمي للجزائر بعد سنة 2016 الا أن وضعها سنة 2013 (الرتبة 152) كان أحسن منه سنة 2018 (الرتبة157) و هي تتواجد ضمن الربع الأخير (بعد الرتبة 150 عالميا) من الدول المعنية بالترتيب العالمي (بين 18 و 190 دولة) .وقد استمر هذا التراجع في الترتيب العالمي منذ سنة 2006 ،اذ تقهقر من المرتبة 116 من ضمن

175 دولة سنة 2006 الى المرتبة 136 من ضمن 181 دولة سنة 2009، ثم الى المرتبة 152 من ضمن 185 دولة سنة 2012

- سجلت الجزائر تحسنا طفيفا في ترتيبها العربي غير أنها تبقى ضمن الدول السبع الأخيرة أي الثلث الأخير من مجموع الدول العربية.

بالنسبة لتونس:

- الملاحظ أن الترتيب العالمي لتونس في تقهقر مستمر طوال الفترة المدروسة حيث تراجع من الرتبة 50عام 2013إلى الرتبة 80عام 2018،وبهذا تكون تونس قد تراجع ترتيبها العالمي من الثلث الأول إلى الثلث الثاني في الترتيب العالمي، مما يعني تدهور بيئة الأعمال فيها مقارنة بباقي الدول عالميا.
- تحسن ترتيب تونس ضمن مجموعة الدول العربية برتبة واحدة بإحرازها الرتبة الخامسة منذ عام 2015، مما يعني أن البيئة أعمال جد مقبولة مقارنة بالدول العربية.

بالنسبة للمغرب:

- عرف الترتيب العالمي للمغرب تقدما ملحوظا بانتقاله من الرتبة 87 عامي 2013 و2014 إلى الرتبة 60 عام 2018، وهو في مقدمة الثلث الثاني ضمن مجموعة الدول المشمولة بهذا الترتيب عالميا.
- مسايرة للترتيب العالمي ،حقق المغرب قفزة كبيرة في ترتيبه ضمن مجموعة الدول العربية باحتلاله الرتبة الثانية عام 2018 بعدما كان في الرتبة الثامنة عام 2013، مما يعني تحسن بيئة الأعمال المغربية على المستويين العربي والعالمي .

ويمكن تلخيص ما سبق في التالي:

- الترتيب العالمي: عرف ترتيب الجزائر تراجعا طفيفا ب 5 رتب ،ووقع تراجع كبير في تونس ب30 رتبة، وخلافا لهما فإن ترتيب المغرب تقدم ب 17 رتبة.
- الترتيب العربي: حققت الجزائر تحسنا طفيفا (رتبة واحدة) ولكنها ضمن الثلث الأخير في الترتيب كما حققت تونس تحسن برتبة واحدة فقط وهي ضمن الثلث الأول في الترتيب. أما المغرب فقد عرف ترتيبه العربي تقدما مستمرا طوال فترة الدراسة واحتل الرتبة الثانية عام 2018.
- يبرز مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال خلال السنتين الأخيرتين من الدراسة (2017و2018) أن مناخ الأعمال في المغرب هو أحسن من تونس والجزائر، وفي تونس أحسن من الجزائر، وهذه الأخيرة توضح ترتيبها ضمن هذه المجموعة.

المطلب الثاني: مؤشر التنافسية العالمية و الناتج المحلي الإجمالي

الفرع الأول: مؤشر التنافسية العالمية

اعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي على إصدار تقرير سنوي حول موضوع التنافسية، معتمدا على مؤشر التنافسية العالمية الذي جرى تطويره و صار يتضمن اثنتي عشرة فئة تعتبر ركائز التنافسية ملخصة في ثلاث مجموعات على النحو الآتي:

- **مجموعة المتطلبات الأساسية:** و تتضمن المؤسسات و البنية التحتية وبيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم وتخص هذه المجموعة مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية.
- **مجموعة محفزات الكفاءة:** تخص مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة والفعالية، حيث تشتمل على محور التعليم العالي والتدريب وكفاءة السوق بما فيها سوق العمل وتطوير الأسواق المالية وحجم السوق، والجاهزية التكنولوجية.
- **عوامل الابتكار والتطوير:** هي ملخصة في مدى تطور بيئة الأعمال ومحور الابتكار، وتختص في مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على المعرفة والابتكار.

تكمن أهمية هذا المؤشر(مؤشر التنافسية العالمية) كونه وسيلة تحليلية لتحديد الموقع التنافسي لكل دولة مقارنة بغيرها من الدول المشمولة بالتقرير، ومن ثم إمكانية جذب المستثمرين خاصة الأجانب منهم للاستثمار في الدولة التي تتميز بموقع تنافسي متقدم وتحتل المراتب الأولى وفقا لهذا المؤشر.

أولا: موقع الجزائر و تونس و المغرب في مؤشر التنافسية العالمية

يبرز الجدول رقم 04 ارتفاع قيمة مؤشر التنافسية العالمية للجزائر ب0,28 نقطة منتقلا من 3,79 نقطة إلى 4,07 نقطة بين بداية ونهاية الفترة المدروسة (2018/2013)،مما سمح بانتقال ترتيب الجزائر من الرتبة 100 إلى الرتبة 86 خلال الفترة المذكورة حيث تحسن ترتيبها ب14 درجة. بينما عرفت قيمة ذات المؤشر لتونس انخفاضا مستمرا حيث تراجع ب0,13 نقطة من4,06 إلى3,93 بين بداية ونهاية فترة الدراسة، تبعه تقهقر في ترتيبها العالمي ب 12 درجة من الرتبة 83 إلى الرتبة 95 بين سنتي 2013 و2018،مع العلم أن ترتيب تونس كان هو الأحسن مغربيا باحتلالها الرتبة 40 من بين 133 دولة في الفترة 2009–2010

أما قيمة هذا المؤشر بالنسبة للمغرب بست (6) درجات مرتقيا من الرتبة 77 إلى الرتبة 71 بين 2013و 2018 على التوالي. من خلال ما سبق عرضه يتضح أن الجزائر حققت زيادة في نقاط المؤشر ضعف ما حققه المغرب، بينما تونس تناقصت نقاطها والجزائر أيضا أنجزت أكبر تحسن في الترتيب ب14 رتبة مقابل 6 ر تب للمغرب بين بداية ونهاية الفترة المدروسة. وهذا يعني أن وتيرة تحسن التنافسية العالمية للجزائر أكبر من المغرب، بينما تقهقر وضع تونس التنافسي طوال فترة الدراسة.

الجدول(16.2):موقع الجزائر وتونس والمغرب في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2013.2018

البيـــان		2013. 2014	2014 2015.	2016.2015	2017.2016	2018.2017
عدد الدول المشمولة بالتقرير		148	144	140	138	137
الجزائر	الترتيب	100	79	87	87	86
	قيمة المؤشر	3,79	4,08	3,97	3,98	4,07
تونس	الترتيب	83	87	92	95	95
	قيمة المؤشر	4,06	3,96	3,93	3,92	3,93
المغرب	الترتيب	77	72	72	70	71
	قيمة المؤشر	4,11	4,21	4,16	4,20	4,24

المصدر: عبد الكريم بعداش ص 25 مناخ الأعمال في الجزائر و المغرب و تونس: دراسة مقارنة خلال الفترة 2013 . 2018 مجلة التواصل العدد الخاص مجلد 27(2021) ص 252

ثانيا: المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية

ولمزيد من التوضيح نحاول استعراض ترتيب هذه الدول في بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية كما هي ملخصة في الجدول رقم 05 والذي سمح لنا باستنتاج ما يلي:

الجدول(17.2):موقع الجزائر وتونس و تونس والمغرب في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية بين 2013و2018

المؤشرات الفرعية	الدول	الجزائر		تونس		المغرب	
	السنوات	2013 2014	2017 2018	2013 2014	2017 2018	2013 2014	2017 2018
المتطلبات الأساسية	الترتيب	92	82	74	84	69	57
	قيمة المؤشر	4,27	4,40	4,52	4,37	4,58	4,79
محفزات الكفاءة	الترتيب	133	102	88	99	84	85
	قيمة المؤشر	3,18	3,68	3,81	3,69	3,90	3,94
عوامل الابتكار و التطور	الترتيب	143	118	79	97	100	74
	قيمة المؤشر	2,63	3,13	3,47	3,37	1,34	3,56

المصدر: عبد الكريم بعداش مناخ الأعمال في الجزائر و المغرب و تونس: دراسة مقارنة خلال الفترة 2013 . 2018 مجلة التواصل العدد الخاص مجلد 27(2021) ص 253

- ❖ حققت الدول الثلاث أحسن ترتيب لها في مؤشر المتطلبات الأساسية ،أما أسوء ترتيب فكان في مؤشر عوامل الابتكار والتطور بالنسبة للجزائر ،وفي مؤشر محفزات الكفاءة بالنسبة لتونس ،وفي مؤشر عوامل الابتكار والتطوير ثم مؤشر محفزات الكفاءة بالنسبة للمغرب .
- ❖ تمكنت الجزائر من تحسين ترتيبها في المؤشرات الفرعية الثلاثة بين بداية ونهاية الفترة المدروسة فيما المغرب حسن ترتيبه في مؤشرين اثنين وتراجع قليلا في مؤشر واحد، بينما تقهقر ترتيب تونس في المؤشرات الثلاثة.
- ❖ رغم التحسن الكبير الذي أحرزته الجزائر في المؤشرات الثلاثة إلا أنها تذيلت الترتيب في مؤشرين بينما جاء ترتيب المغرب قبل كل من الجزائر وتونس في جميع المؤشرات مع نهاية الفترة المعنية بهذه الدراسة. أما تونس فتراجع ترتيبها في جميع المؤشرات غير أنها لم تتجاوز الرتبة 99 خلافا للجزائر التي تجاوزت الرتبة 100 في مؤشرين.

مما سبق تفصيله يمكن إبراز النقاط الأساسية التالية:

- ✓ حققت الجزائر أحسن وتيرة في تحسين ترتيبها ضمن مؤشر التنافسية العالمية بكسبها أربع عشرة 14 درجة خلال الفترة 2013 و2018،أما المغرب فكسب ست 6 درجات فقط فيما خسرت تونس اثنتي عشرة 12 درجة خلال السنتين المذكورتين؛
- ✓ حقق المغرب ترتيبا أحسن من نظيره الجزائر وتونس سواء في المؤشر الأساسي أو في مؤشراته الفرعية خلال كامل الفترة المدروسة(2018–2013)؛
- ✓ أحسن نتائج حققتها الدول الثلاث المعنية في المؤشر الفرعي "المتطلبات الأساسية" حيث لم تقل قيمه عن 4,27 ،بينما أضعف النتائج فتحققت في المؤشر الفرعي "عوامل الابتكار و التطور" و هذه النتيجة الشبيهة بنظرتها المشار إليها أعلاه في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

ثانيا: مؤشر الناتج المحلي الاجمالي

المغرب العربي هي منطقة شاسعة من شمال غرب إفريقيا تشترك دولها في التاريخ و الثقافة و اللغة الى حد كبير، جميع البلدان المغاربية هي اقتصاديات ساحلية ذات موقع استراتيجي بين الاقتصاديات المتقدمة في اوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط في الشمال، و الاقتصاديات النامية ذات الإمكانيات العالية في جنوب الصحراء الكبرى افريقيا في الجنوب .

في الواقع بلدان المغرب العربي قريبة جغرافيا و لكنها متنوعة اقتصاديا ،الجزائر هي أكبر اقتصاد في المنطقة و هي دولة ذات دخل متوسط و مصدر مهم للغاز و النفط، تواجه تحديات اقتصادية بالغة الأهمية بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 2014 .

بالنسبة للمغرب ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة ،بتحول تدريجي فهي دولة ذات دخل متوسط شريحة عليا ،ومنتج اقليمي مهم للمنتجات الزراعية و السيارات و الأسمدة، لا يزال البلد عرضة لتقلب الإنتاج الزراعي و الطلب الخارجي.

و أخيرا تونس بلد صغير متوسط الدخل يمر بمرحلة انتقالية ،منتج اقليمي مهم للمنتجات الكهربائية، والآلات الخفيفة و قطع غيار المعدات و زيت الزيتون و الملابس، تسعى الدولة لاستئناف النمو على نطاق واسع واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي بعد عدد من الصدمات المحلية والخارجية .

جدول(18.2) :مؤشرات اقتصادية مختارة لدول المغرب العربي في سنة 2020

الدولة	عدد السكان	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	نمو اجمالي الناتج الاجمالي	النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (سنويا%)
الجزائر	43053054	170	0,8	-1,1
تونس	11694719	38,8	1,0	-0,1
المغرب	36471769	118,7	2,3	1,0

Source :https ://data.world bank.org/. (consulté le 19/05/2023)

يختلف مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال التابع للبنك الدولي اختلافا كبيرا، حيث سجل المغرب و تونس نتائج جيدة نسبيا ،في حين أن الجزائر قريبة من القاع .

قطعت بلدان المغرب العربي خطوات مهمة في الإصلاحات الاقتصادية في السنوات الأخيرة، لكن توفير الفرص للجميع يظل أولوية سياسية مشتركة، في ظل النمو السكاني السريع و ارتفاع نسبة الشباب، تحتاج بلدان المغرب العربي الى النمو بشكل أسرع من خلال الاستفادة من مصادر النمو التقليدية و غير المستغلة ،ظل النمو في المنطقة منخفضا للغاية لفترة طويلة جدا و لم يساهم بشكل كاف في خلق فرص العمل و الحد من الفقر، كان متوسط معدل النمو في السنوات الخمس الماضية أقل من 2,4% و من المتوقع أن تنمو بلدان المنطقة بنسبة 2,7% فقط على المدى المتوسط، متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يحوم حول الصفر.

خاتمة الفصل الثاني:

اعتمدنا من خلال هذا الفصل الاهتمام بالقطاعات من قبل رواد الأعمال في المغرب العربي إلى وصوله لمكانة عالية في الاقتصاد، فهو الآن محور الأساسي للتقدم الاقتصادي وذلك عبر المساعدة في تحقيق المشاريع وتؤدي إلى تنوع القطاعات ودفعها للإبداع.

إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعاليتها وديناميكيتها، مرتبطة ارتباط وثيق باستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية و الاجتماعية. إذ تعرف سنوات المقبلة آفاق اقتصادية واعدة لصالح هذه المؤسسات سواء المغربية أو الجزائرية أو التونسية، وهذا راجع للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي تعد ملائمة لتعزيز التوازن الاقتصادي الكلي، وانطلاق مشاريع الكبرى

الخاتمة

خاتمة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في دعم الاقتصاد الوطني، والاهتمام بها وتعزيز مكانتها ثم انشاء هيئات تقوم بدعم هذا النوع من المؤسسات وتشجيعها وتنميتها.

ومن خلال هذه الدراسة تم التطرق الى واقع المقاولاتية في دول المغرب العربي، حيث تم عرض أهم العوائق والمشاكل التي تواجهها، بالإضافة الى ابراز البرامج والاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر وتونس والمغرب للنهوض بهذا القطاع الذي له دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بالتعرف على أهم الهياكل والمؤسسات التي تعمل على دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال الدراسة النظرية والتحليلية تم التوصل الى مجموعة من النتائج.

نتائج الدراسة:

على ضوء ما عرض في هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتي نوردها فيما يلي:

- ✓ للمقاولاتية دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- ✓ عدد الاستثمار في ارتفاع مستمر، خاصة بعد اصدار قانون النقد والعرض الذي شجع الاستثمار الخاص؛
- ✓ يعتبر مشكل التمويل من أهم الصعوبات التي توجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، من حيث نقص السيولة الازمة لتمويل العمليات اليومية وكثرة الديون المتراكمة.

ان تحليل واقع المقاولاتية في تونس والمغرب ساعدنا في استخلاص ما يلي:

في قراءة لمراحل تطور المؤسسات الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية والمغربية يتراءى لنا وكأننا في قراءة لمراحل تطور المؤسسات الجزائرية من اصلاحات هيكلية للاقتصاد، خوصصة المؤسسات، قرار قانون الاستثمارات

الا أن تونس كانت السباقة في تطبيق مختلف الاجراءات لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتركيز على متطلبات هذا القطاع تمكنيه من مواكبة التحولات التكنولوجية.

اختبار صحة الفرضيات:

- ✓ اليات المرافقة للمشاريع المقاولاتية في المغرب العربي غير فعالة وتحتاج الى التحسين والتطوير (الفرضية الاولى صحيحة).
- ✓ تعتبر التجربة التونسية والمغربية أنجح مقارنة بالتجربة الجزائرية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (فرضية الثانية صحيحة).

توصيات:

من خلال النتائج نقدم جملة من التوصيات والاقتراحات أهمها:

- ✓ الاستمرار في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفر البنية التحتية الازمة لها في مختلف مناطق الوطن؛
- ✓ الاستفادة من التجارب الدولية في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبني أفضل الوسائل والأدوات التي أثبتت فعاليتها وبالأخص في الدول النامية ذات هيكل اقتصادي شبيه بالهيكل الاقتصادي الجزائري؛
- ✓ استحداث اليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ضرورة اعادة النضر في طبيعة الضمانات التي البنوك الوطنية عند منح الائتمان لهذه المؤسسات؛
- ✓ العمل على زرع الثقة بين المرافقة والمقاول.

آفاق الدراسة:

إن هذه الدراسة تكتسي أهمية بالغة وذلك لحاجة الجامعات ومراكز البحث المتخصصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات والإدارات المتكلفة بهذا القطاع ولأجل ذلك يجب العمل على تعميق الاهتمام وتثمين الجهود في هذا المجال.

- لذا تم اقتراح مواضيع للباحثين والمهتمين بهذا الموضوع.
- مكانة المشاريع المقاولاتية في الاقتصادي الجزائري.
- سياسات التمويل المنتجة من طرف الدولة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المـــراجع

المراجع

1.المراجع باللغة العربية :

أ. الكتب :

1. بلال خلف السكارنة "**الريادة و ادارة منظمات الاعمال** "،الطبعة 01 ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان، الاردن ،2008.
2. أحمد عارف العساف و آخرون الاصول العلمية و العملية لإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة الطبعة 1 دار صفاء للنشر و التوزيع عمان 2010.

ب. مجلات:

1. سفيان فتيط ،هشام بورمة "ثقافة و روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي " مجلة انماء الاقتصاد و التجارة ،جامعة جيجل ،عدد خاص ،2018
2. طارق أحمد المقداد ،"**إدارة المشاريع الصغيرة الأساسيات و المواضيع المعاصرة** " الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالمي 2010-2011.
3. الآغا تغريد "**دور المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** " دفاتر البحوث العلمية العدد 12المركز الجامعي مرسلي عبد الله جوان 2018 تيبازة
4. زكرياء جرفي و د موسى رحماني" دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب الشغل" دراسة قياسية للفترة 2000-2018جامعة محمّد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير الجزائر المجلد 12 /العدد:02 (2019).
5. نبيل موسى" **المقاولاتية في الدول النامية** "واقع وأفاق المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي المجلد 4 العدد01 (2022).
6. محمّد امين لزعر "**القطاع العام و دوره في دعم المقاولات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**" حالة المغرب المعهد العربي للتخطيط الكويت مجلد 8 رقم 1 (2023).

7. سلمى صالحي "**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المغربية و الجزائرية**" ،الواقع و العراقيل ، جامعة بومرداس مجلد 17، رقم 01 جوان 2020.

8. عبد الكريم بعداش "**مناخ الأعمال في الجزائر و المغرب و تونس**" دراسة مقارنة خلال الفترة 2013 . 2018 مجلة التواصل العدد الخاص مجلد 27(2021).

9. بوشيخي مُحَّد رضا وصدوقي غريسي "**مجلة بعنوان واقع وأهمية دعم الدولة للمقاولاتية في الجزائر**" 2019

10. تلوخ سعيدة: تحت عنوان "**تجربة الجزائر في دعم المقاولاتية**" مجلة التنظيم و العمل المجلد 01 العدد 04

11. دراسة مولاي امينه "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**" مجله البحوث الاقتصادية والمالية المجلد السابع العدد الاول جوان 2020

12. دراسة حفصي بو نبعو ياسين "**واقع و آفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني**" .المجلة 10 /العدد 02 (2022)

13. دراسة د. قحام وهيبة "**المقاولاتية المستدامة في تونس** " جهود و تحديات جامعة 20 اوت 1995 سكيكدة الجزائر 2017.

ج. الأطروحة و المذكرات:

1. بوكافية بوبكر" **المقاولاتية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية** " دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص المقاولاتية و التنمية المحلية 2021 . 2022.

2. آمال بعيط، **برنامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر(واقع و آفاق)** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2016-2017.

3. بوكافية بوبكر" **المقاولاتية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية** " دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص المقاولاتية و التنمية المحلية 2021 . 2022.

4. بشرى الطيور "**دور هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر**" دراسة حالة وكالات ام البواقي مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي(الجزائر) 2018 / 2019.

5. العايب الهاشمي "**آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بين التجربة التونسية و الجزائرية**" مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014.

6. حسين يحي "**قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول المغرب العربي**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان . الجزائر 2012 /2013.

7. أُمحَّدي فاطمة، دحماني جميلة "**دور المقاولاتية كآلية لحد من مشكلة البطالة**" كلية العلوم الانسانية مذكرة لنيل شهادة الماستر والاجتماعية والعلوم الاسلامية تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل جامعة أحمد دراية ادرار الجزائر2021/ 2022.

8. سامية غدير: "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2013- 2014

9. حنان لسود: "**واقع المقاولاتية للمؤسسات الناشئة"startup** – دراسة حالة– مجموعة مؤسسات في الوادي لنيل شهادة ماستر، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي 2020 – 2021.

10. ذباح نادية: بعنوان "**دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر**" وآفاقها مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص ادارة أعمال جامعة الجزائر 2012 .

11. الباحثة آمال بعيط: "**بعنوان برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر**"، واقع وآفاق مذكرة الدكتوراه في علوم التسيير في شعبة تسيير المنظمات2016.

12. قوجيل مُحَّد: "**دراسة وتحليل سياسات دعم مقاولاتية في الجزائر**"، وتفعيل أداء هيئات الدعم والمرافقة و المقاولاتية.

13. الجودي مُحَّد علي: "ب**عنوان نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير.

14. كوثر الزيادة بعنوان واقع التشغيل في الجزائر مذكره لنيل شهاده دكتوره كليه العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاجتماعية بجامعه العربي بن سيدي ام البواقي

د. الجرائد:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 06 ،المؤرخة في 25 جانفي 2004.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد 52 المؤرخة في 11 سبتمبر 1996 ص 12.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد 54 مرسوم تنفيذي رقم 03- 290 مؤرخ في 6سبتمبر 2003 المادة 2المؤرخة في 10 سبتمبر 2003 ص10.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية، العدد 34، المؤخرة في 1 جوان 1994.

5. المرسوم الرئاسي رقم 514.03 المؤرخ في 30 ديسمبر2003 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 84 الصادرة في 31 ديسمبر 2003.

هـ. الملتقيات:

1. بطاهر بختة، واقع المقاولاتية في الجزائر بين غياب الفكر المقاولاتي و ضعف آليات المرافقة، الملتقى العلمي الاقتصادي الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي و تحديات إخماد الاقتصاديات العربية حالة الجزائر، جامعة بومرداس.

2. فضيلة بوطورة ، فاطمة الزهراء، مداخلة حول التعليم المقاولاتي في الجامعة ،ملتقى وطني حول أهمية و دور دار المقاولاتية في الجزائر، تبسة، سنة 2018 .

3. بطاهر بختة: مداخلة بعنوان "**واقع المقاولاتية في الجزائر بين غياب الفكر المقاولات وضعف آليات المرافقة**"، الملتقى العلمي الاقتصادي الدولي الرابع " التأهيل الصناعي وتحديات انماء الاقتصاديات العربية " – حاله الجزائر– جامعة بومرداس

و. المواقع الالكترونية:

1. HTTP ://www. Angel.dz/portail/index. Php/Fr/présentation / annexe
2. :www.ansej.dz
3. www.cnac.dz
4. http://www.telemaroc.tv
5. https://www.maghrebvoices.com
6. http ://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/2/2016/04/climate2012-2013.pdf
7. المندوبية السامية للتخطيط .

2. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Mohamed Lamine Alloune ,Wassila Sebti Entrepreneur ship between Idea and Success Factors journal of Economic Growth and End Entrepreneurship Spatial and entrepreneurial development studies la boratory 2019 Vol.2 No.1
2. MAZIANE Amina le rôle des mécanismes d'appui et d'accompagnement dans le développement entrepreneurial en Algérie étude et cas dispositif ANSEJ
3. Amina Berreziga & Amina Meziane La culture entrepreneuriale chez les entrepreneurs Algériens Colloque National sur les stratégies d'organisation et d'accompagnement des PME en Algérie ,universitékasdiMerbah ,Ourgla ,Alger,18-19 avril 2012 .
4. IMANSOUREN Souilla l'entrepreneuriat :Evolution et contraintes à La création des PME en Algérie (2001/2019) Faculté des Sciences Economiques, sciences Commerciales et des sciènes de gestion Université el Oued d'Alger 3 volume 04,Numéro03,(dec2021)